الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعـــليم العـــالي والبـــحث العـــلمي
جامـــعة محمد بوضياف المسيـــلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ
الرقم: .....

الإمتيازات الفرنسية في الجزائر خلال العهد العثماني 1604 –1830 م (الإقتصادية نموذجا)

مذكـــرة مقدمة لنيـــل شهـــادة الماستـــر أكاديمي فـــي التاريخ
تخصـــص : تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعـــداد الطلبة:
- سارة العيشي
- خديجة موساوي

مقدمة أمام لجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ (ة)	المؤسسة الجامعية	الصفة
د/حسين محمد الشريف	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	رئيسا
د/محمد السعيد قاصري	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	مشرفا ومقررا
د/عيسى بن قبي	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	ممتحنا

السنـــة الجامعيـــة :
2017-2016

كلمة شكر وعرفان

يقول الله تعالى : ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ﴾ سورة إبراهيم الآية (7)

لا يستحق الشكر إلا الله العلي القدير الذي سهل لنا سبيل العمل من فيض علمه الذي وسع كل شيء فله الحمد الذي بنعمته تتم الصالحات وله الفضل كله في إتمام العمل

وكما يقول خـــــير الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم :

﴿من لم يشكر الناس لم يشكر الله﴾

نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الفاضل الأستاذ الدكتور قاصري محمد السعيد الذي أشرف على هذا البحث فله منا كل الشكر و الاحترام على المساعدة التي قدمها لنا من توجيهات قيمة و نصائح ثمينة و نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم التاريخ بجامعة المسيلة وأخص بالذكر الاستاذ مصطفى عبيد و الأستاذ إسماعيل تاحي و الأستاذ خير الدين شترة

إلى كل الأساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم طوال مشوارنا الدراسي

إلى كل من أعاننا في هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة .

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى :الوالدين الكريمين حفضهما الله

زوجي عصمة أمري

والى كل أفراد أسرتي

إلى كل الأصدقاء ،ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء دراستي

والى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية

خديجة

الإهـــداء

إلى والدي

أهدي ثمرة جهدي إلى من أغلي في الوجود أمي وأبي أدامهما الله تاجا على رؤوسنا وشمعتا تضيء بيتنا ،أطال الله في عمرهما وأبقاهما في صحة وعافية، وأدعو الله أن يجعلهما من أهل الجنة

إلى إخوتي

إلى من عشت وتربيت وكبرت معهم إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه الخاص:

جمال، حليمة، وردة، سمير ،عزالدين، حنان، وإلى زوجات إخوتي :شريفة، فاطمة، نادية، إلى أزواج أخواتي: جمال، محمد، وليد، كما لا أنسى أولادهم كلهم وبالأخص نوح ، كما أتقدم أيضا بإهداءي الخاص إلى : جدي وجدتي وأعمامي وعماتي وأخوالي وخالاتي وإلى كل من يحمل اسم العائلة .

إلى زميلاتي

إلى من كانوا سندا لي في كل أوقاتي دراستي وتقاسموا معي أيام الجامعة بحلوها ومرها: مريم، خديجة، مريم، شهرزاد، خديجة، خولة، راضية، حورية، عجلة، سامية، سلمة، رقية، وسام، سامية.

كما أتقدم بإهداءي إلى كل أصدقاء الدراسة في الجامعة خاصة طلاب قسم التاريخ.

وإلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي أهدي لهم هذا العمل المتواضع.

سـارة

قائمة المختصرات

بالغة العربية	بالغة الفرنسية
طـــ : طبعة	P : Page
ج : الجزء	
مج : مجلد	
ع : العدد	
دت : دون تاريخ	
تح : تحقيق	
تر: ترجمة	
تع: تعريب	
دط: دون طبعة	
د م ن: دون مكان نشر	
م: ميلادي	
ه: هجري	
د م ج: ديوان المطبوعات الجامعية	
ش و ل ت: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع	
تق: تقديم	
ص ص :صفحات متلاحقة	
م و ل:المؤسسة الوطنية للكتاب	
د د ن :دون دار النشر	

مـــقدمة

مقدمـــة:

عرفت الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر ميلادي سياسة مغايرة إتجاه الدول الأوروبية ،تقوم على أساس تحالفات وتوقيع المعاهدات بعد أن كانت صراع عسكري أو ماعرف بمصطلح الإمتيازات التي أخذت شكلا رسميا في مسار العلاقات العثمانية الأوروبية خاصة الفرنسية، هذا يعود إلى السنوات الأولى لخلافة سليمان القانوني وتوقيعه على معاهدة مع فرنسا في سنة 1536م، تجسدت بمنحهم تسهيلات وضمانات في جميع الأراضي التابعة للدولة العثمانية.

لذا كانت الجزائر من المناطق العثمانية التي مستها يد الإمتيازات الفرنسية خاصة الإقتصادية، ذلك لأنها من أقرب المناطق العثمانية إلى الأراضي الفرنسية، لذا فقد عمل الفرنسيون على تثبيت أقدامهم في الجزائر من خلال الحصول على إمتياز صيد المرجان على السواحل الشرقية وإستمرار هذا الإمتياز إلى فترات متقدمة من الزمن هذا مادعانا إلى التطرق لموضوع الإمتيازات الفرنسية في الجزائر خلال العهد العثماني الاقتصادية نموذجا (1604-1830م).

ومن دواعي إختيارنا للبحث في هذا الموضوع الرغبة منا في التعرف على الفترة الحديثة من تاريخ الجزائر بتسليط الضوء خاصة على موضوع الإمتيازات الإقتصادية الفرنسية في الجزائر،كما أردنا أن يكون هذا العمل كعمل إضافي يساهم في إثراء تاريخ الجزائر في الفترة الحديثة وفتح أفاق جديدة للبحث في هذا الجانب أكثر فأكثر كما أن هذا الموضوع يستمد أهميته من كونه شكل همزة وصل بين الجزائر وفرنسا، ويعتبر في الوقت ذاته من أهم العناصر التاريخية التي ساهمت في بناء العلاقات بين البلدين،إضافة إلى هذا حسب علمنا فإن الدراسات الأكاديمية التي تناولت

الجزائر في الفترة الحديثة لم تحظى بدراسة وافية وشاملة لموضوع الإمتيازات الإقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال العهد العثماني مابين (1604-1830م).

ويعود الهدف من هذه الدراسة إلى الخوض في تفاصيل الإمتيازات الإقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1604إلى 1830م حيث مثلث بداية لظهور العلاقات الرسمية بين البلدين وتحولاتها بفعل الإمتيازات ويتركز الموضوع على معالجة الإشكالية المتمثلة في:

كيف كانت الإمتيازات الإقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال العهد العثماني (1604-1830م) ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات

- كيف كان التقارب العثماني والفرنسي؟
- كيف كانت بداية الامتيازات الإقتصادية الفرنسية في الجزائر؟
- ما هي مظاهر الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر ؟
- كيف أثرت الامتيازات الفرنسية الاقتصادة في العلاقات بين البلدين ؟

ولقد أنحصرت دراستنا في إطار زماني ومكاني محددين، ففي الإيطار الزماني كان من سنة 1604إلى غاية 1830م، فتاريخ الأول 1604م كان تاريخ إبرام معاهدة إمتيازات جديدة بين الدولة العثمانية وفرنسا تنص بشكل صريح على إنشاء مراكز لصيد المرجان في السواحل الشرقية للجزائر،أما التاريخ الثاني 1830م يمثل تاريخ معلمي وهو دخول الجزائر تحت سلطة جديدة تجسدت في الإحتلال الفرنسي، اما فيما يخص الايطار المكاني يتمحور علي الجزائر.

وقد إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي من خلال سرد الأحداث والوقائع التاريخية ووصفها وفق تسلسلها الزمني،وكذا التحليلي في محاولة تحليل الأفكار ومناقشتها لإستخلاص أهم النتائج.

ولمعالجة هذا الموضوع إتبعنا الخطة التي إرتأينا تقسيمها إلى مقدمة،مدخل،ثلاثة فصول،خاتمة،ومجموعة من الملاحق ،وقائمة لمصادر و المراجع ، فالمدخل كان بعنوان الإمتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية إندرج عنه أربعة عناصر، أما الفصل الأول جاء بعنوان بداية ظهور الإمتيازات الإقتصادية الفرنسية في الجزائر، تضمن هو الأخر اربعة عناصر،أما فيما يخص الفصل الثاني كان تحت عنوان مظاهر الإمتيازات الإقتصادية الفرنسية في الجزائر تمحور عنه ثلاثة عناصر ، وجاء الفصل الثالث بعنوان الإمتيازات وعلاقتها بتوتر العلاقات بين البلدين إندرج عنه ثلاث عناصر، أما الخاتمة ضمناها بجملة من النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا.

ولتغطية الموضوع إعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها:محمد فريد بك المحامي بكتابه تاريخ الدولة العلية العثمانية الذي أفادنا في معرفة جذور التقارب العثماني الفرنسي ومعاهدة 1536م، وج،أو، هابنسترايت بكتابه رحلة العالم هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ -1732م) الذي أفادنا في تعريف وكالة الباستيون وأهم ملحقاته إلى جانب وليام شالر بكتابه مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1732-1816م) الذي أفادنا في الفصل الثاني في طبيعة المبادلات التجارية.

أما فيما يخص المراجع فلقد إعتمدنا على بعض المراجع نذكر منها:محمد العربي الزبيري بكتابه التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفصلين الأول والثاني وكذا كتاب العلاقات الجزائرية مع دول ومماليك أوروبا 1500م -1830م لمؤلفه يحي

بوعزيز الذي أفادنا في التعريف بالباستيون والشركات الفرنسية إلى جانب جمال قنان بكتابه العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790-1830م) إضافة إلى معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830م) الذي أفادنا في الفصل الأول والثالث.

إعتمدنا أيضا على مذكرة تخرج ماجستير لعائشة غطاس التي كان عنوانها العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر(1619-1694م).

كما لا يخلو أي بحث أكاديمي من الصعوبات أهمها : مشكلة تحويل مكتبة قسم التاريخ بجامعتنا إلى المكتبة المركزية هذا ما صعب علينا عدم الحصول على المصادر والمراجع التي تخدم موضوعنا، إضافة إلى ضيق الفترة المخصصة لجمع المادة العلمية وتزامنها مع فترة دراسة السداسي الأول.

وفي الأخير نتوجه بالشكر إلى الأستاذ المشرف قاصري محمد السعيد وكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد.

مدخل

الامتيازات الاجنبية في الدولة العثمانية

- ✓ أولا: تعريف الامتيازات
- ✓ ثانيا: المسار التاريخي للامتيازات في الدولة العثمانية
- ✓ ثالثا: دوافع منح الامتيازات الاجنبية في الدولة العثمانية
- ✓ رابعا: جذور التقارب العثماني الفرنسي 1536م

مدخل: الإمتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية

بلغت الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر ميلادي أوج إتساعها وقوتها برا وبحرا.[1] تحولت بذلك إلى إمبراطورية واسعة ضمت عدة شعوب من إفريقيا، وآسيا، وأوروبا، كل هذا جعلها تفرض هيمنتها على العالم، لتصبح بذلك إمبراطورية عالمية، لذا أصبح من الضروري أن تغير من طريقة توسعها التي كانت تعتمد على القوة العسكرية، وتجد وسيلة أخرى تكون أكثر فائدة، ولذلك إنتهجت سياسة مغايرة تعتمد على عقد المعاهدات، والتي أشتهرت بإسم الإمتيازات الأجنبية.[2]

أولا: تعريف الإمتيازات الأجنبية

أ- المعنى اللغوي للامتيازات

الإمتيازات جمع إمتياز من الفعل إمتاز يقال: إمتاز الشيء إذا بدأ فضله على مثله، كما يطلق بمعنى إنفصل عن غيره وإنعزل ومنه قوله تعالى" وامتازوا اليوم أيها المجرمون".[3]

أي ميزوا وقيل: انفردوا، فأصل الكلمة يدل على تزيل شيء من شيء وإنفصاله عنه ومنه قوله تعالى: "ليميزا الله الخبيث من الطيب".[4] فالامتياز تدل عن التميز بين الأشياء بعزل بعضها عن البعض أو بتفضيل بعضها على البعض.[5]

---

[1] – إسماعيل أحمد ياغي: الدولة الاسلامية في التاريخ الاسلامي الحديث، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض،السعودية ، 1992، ص75.

[2] – محمد سهيل طقوس: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة، ط3، دار النفاس ، بيروت،لبنان ، 2013، ص579.

[3] – سورة يس، الآية 59.

[4] – سورة الأنفال: الآية 37.

[5] – وليد خالد الربيع: الحصانات والامتيازات الدبلوماسية في الفقه الاسلامي والقانون الدولي، مجلة الفقه والقانون، دع، جامعة الكويت، الكويت، دت. ص 5.

تأخذ كلمة إمتيازات من الناحية اللغوية معنيين : في اللغة اللاتينية القديمة تسمى بـــ :caput و capital وفي اللغة الحديثة فقد عرفت باسم capitulum و capitulotion والتي تعني الأساسيات في الوثائق أو الخطوط العريضة في المعاهدات.[1]

ب- المعنى الإصطلاحي:

لقد تعدد المفهوم الإصطلاحي للإمتيازات بين المؤرخين، فهي تلك المعاهدات المتضمنة المبادئ القانونية لإقامة المستأمنين.[2] من رعايا الدول الأجنبية في ممتلكات الدولة العثمانية و ممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها.

وعرف سهيل صابان الإمتيازات الأجنبية (kapitulasyom) على أنها الحقوق التي منحها السلاطين العثمانيون للدول الأجنبية ورعاياها على أراضي الدولة العثمانية في فترات مختلفة أو تلك التي حصل عليها الأجانب نتيجة لضغوطات سياسية والاقتصادية على الدولة العثمانية في عهود ضعفها وانحطاطها واستمرت تلك الإمتيازات في بداية الحرب العالمية الأولى.[3]

ويرى مؤرخ آخر أن الإمتيازات هي معاهدات تجارية نظم السلاطين بمقتضاها أمور التجارة مع الدول المسيحية وعندما ضعفت الإمبراطورية أصبحت هذه

---

[1]- سهلية أحمد سرير و فتيحة حاج بن فطيمة: الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الأثار السلبية والايجابية (10-13هـ/ 19- 19م)، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: نادية طرشون، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر ، 2014- 2015، ص9.

[2] - المستأمنيين: مصطلح فقهي إسلامي يقصد به الذين يأتون دار السلام بأمان، للمزيد ينظر إلى : عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، ج2، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 2004، ص39.

[3] - سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، د ط ، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية ، 2000، ص36.

الإمتيازات بمثابة حقوق مكتسبة لم يطالب بها شعوب الدول الأوروبية وحسب، بل طالب بها السكان المحليون.[1] وكما يرى يلماز أوزتونا أنها تعتبر معاهدة مساعدة لتنمية فرنسا عسكريا واقتصاديا.[2]

وكما عرفها محمد بن عبد القادر الجزائري على أنها تلك التسهيلات الممنوحة من دولة العثمانية الى فرنسا بإباحة لها حرية مراكبها فرنسا في البحر الأبيض تسافر فيه حيث تشاء، وذلك لترسيخ قواعد السلم والتعايش بين الشعوب.[3]

ذلك أنها تلك السياسة الخارجية التي إنتهجتها الدولة العثمانية بمنح سلسلة من التنازلات للدول الأوروبية في أقطارها جعلتهم بطول الزمن يركزون مصالحهم في هذه الأقطار ويعملون على إدخالها في مناطق نفوذهم بكيفية أو بأخرى.[4]

أما القانون الدولي إصطلح عليها على أنها التمتع بمزايا وإعفاءات معينة تسمح للمبعوثين الدبلوماسيين بتأمين وتحقيق أهداف مهمتهم.[5]

ومن خلال ما سبق ذكره من تعريفات مختلفة للإمتيازات الأجنبية فإننا نستنتج، على أنها معاملات قضائية وقانونية الخاصة التي تقررت للأجانب الموجودين في الدولة العثمانية، وكانت في ظاهر الأمر لتسوية أوضاع الأوروبيين المقيمين في الدولة وعهد بحماية أرواحهم وشعائرهم الدينية وتنقلاتهم، غير أنها كانت في واقع الأمر

---

[1] – عمر عبد العزيز: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت،لبنان، 1990، ص 253.

[2] – يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، تر: عدنان محمود سلمان، مج1، ط1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، 1988، ص300.

[3] – محمد بن عبد القادر الجزائري: التحفة الزائرة في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، تر:ممدوح حقي، ج1، منشورات تالة، الجزائر، 2007، ص135.

[4]– مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، دت، ص79.

[5] – وليد خالد الربيع: المرجع السابق، ص6.

الباب الذي فتح لدول الأوروبية لتحقيق أطماعها في الدولة العثمانية وبالتالي فإن المعاهدات كانت في بدايتها متبادلة، غير أنها تحولت فيما بعد إلى حقوق مكتسبة تذرعت بها أوروبا لتتمكن من التدخل في شؤون الدولة الداخلية، كما أنها أخذت هذه الإمتيازات عدة أشكال منها التجارية، والسياسية، وقضائية والدينية.

ثانيا: المسار التاريخي للإمتيازات في الدولة العثمانية

الإمتيازات لم تكن ظاهرة وليدة القرن السادس عشر ميلادي في الدولة العثمانية وانما كانت قبل هذه الفترة، تعود إلى فترات زمنية سابقة، كانت موجودة في عهد الدولة البيزنطية..[1]

والتي منحت إمتياز للدول الأوروبية في مقدمتهم جمهورية البندقية[2] وكانت في معظمها تجارية، بهذا أصبحت البندقية صاحبة النشاط التجاري في المنطقة وبعد سقوط البيزنطيين زاد توجه البنادقة لتجارتهم إلى بلاد المماليك،[3] وبهذا صار البنادقة أكبر عميل في تجارة شرق البحر المتوسط[4] وذلك بعد منحهم إعفاء وسماح لهم بالتوسع وكلاتهم وتجديدها وإنشاء مراكز تجارية داخلية للإشراف على عمليات البيع والشراء، وبهذا كانت تنقل متاجر من الشرق إلى أوروبا إلا أن التحول في التجارة العالمية بين الشرق والغرب عن طريق البحر الأحمر والخليج العربي أواخر قرن خامس عشر ميلادي، هذا ما أدى إلى إلحاق الضرر بالبندقية ودولة المماليك ولما فتح السلطان سليم

[1] – الدولة البيزنطية: دولة شملت آسيا الصغرى وأوروبا، للمزيد ينظر الى: حسين محمد ربيع: دراسات في تاريخ الدولة البيزنطية، دط، دار النهضة العربية، مصر، 1983م، ص9.

[2] – البندقية: مدينة في ايطاليا تعد مركز تجاري وصناعي، للمزيد ينظر الى: أحمد سرير، فتيحة حاج بن فطيمة: المرجع السابق، ص13.

[3] – المماليك: حكمو بلاد الشام ومصر من 1250م إلى 1517م وهم نوعان مماليك الأتراك ومماليك الجراكسة، للمزيد ينظر الى: غيثاء أحمد نافع: العلاقات العثمانية المملوكية، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2005م، ص19.

[4] – علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ط4، المكتب الاسلامي، بيروت،لبنان، 2002م، ص53.

الأول[1] كل من مصر والشام في سنة 1517م فإنه أبقى على الإمتيازات البندقية في مصر وبلاد الشام، حيث عقد مع ممثلي البندقية معاهدة تجارية منحهم إمتيازات التي كانوا يتمتعون بها في عهد سلاطين الممالك، وبهذا توسعت الدولة العثمانية في تطبيق هذا النظام مع الدول الأوروبية خاصة فرنسا وجمهورية البندقية، وذلك بتوقيع معاهدة مع تجار البندقية في 1521م وهي إمتيازات شبيهة بالإمتيازات في عهد البيزنطية قبل سقوطها 1453م.[2]

ثالثا: دوافع منح الإمتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية:

1- دوافع إقتصادية:

كانت تعيش الدولة العثمانية علاقات معقدة مع الدول الأوروبية من جهة ومن جهة الدولة الصفوية، إنعكس هذا سلبا على الحياة الاقتصادية للدولة العثمانية، أدى إلى تراجع مداخيلها سواء داخليا أو على علاقاتها التجارية الخارجية، وذلك بعد أن أصبحت تواجه خطر البرتغالي، وتطويقهم البحري الذي إستهدف المحيط الهندي، كما أنهم عملوا على تحويل طريق التجارة، لتضييق الخناق على التجارة القادمة من الهند اتجاه المشرق العربي ومن ثم الى أوروبا، بالإضافة إلى أخطار الإستنزاف الصفوي من البر الشرقي، زيادة على تلك التحالفات التي أقامها الصفويون مع البرتغاليين، وفي نفس الوقت عرفت الدولة العثمانية إنخفاضا كبيرا في حركة التجارة البحرية، بين المرافق الأسيوية الواقعة على الساحل الشرقي للجزيرة العربية، كل هذه الأوضاع التي كانت تعيشها الدولة العثمانية جعلتها تعقد معاهدات مع الدول الأوروبية من أجل منحهم

[1] – سليم الأول : هو سليم ابن يزيد تولى حكم دولة العثمانية لمدة تسع سنين، للمزيد ينظر الى: علي حسون: المرجع السابق، ص53

[2] – نعيم زكي فهمي: طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)، دط، المكتبة العربية، مصر، 1973م، ص39.

إمتيازات تخدم مصالح الدولة العثمانية بالدرجة الأولى لتنشيط الإقتصاد خاصة التجاري.[1]

2- دوافع سياسية:

عرفت أوروبا صراع وتنافس كبير من أجل تزعمها العالم ، كان قائم بين أسرتي آل فالو[2] التي كان يمثلها الملك الفرنسي فرانسوا الأول، وأسرة آل هابسبورج[3] التي يقودها شارل الخامس وأيضا التمزق الديني الذي نتج عن ظهور حركة الإصلاح الديني، التي أدت إلى تحطيم هيبة الكنيسة الكاثوليكية، ونتيجة لهذا سعى السلطان سليمان القانوني[4] لاستغلال هذه الظروف، كان هدف الدولة العثمانية من وراء ذلك إضعاف قوة الإمبراطورية المقدسة وتفكيك وحدتها، لتبقى أوروبا مقسمة لا تتحد لمواجهة الدولة العثمانية والقضاء عليها، فاستغل السلطان هذا الإنقسام وتقرب من الملك الفرنسي عن طريق منحه إمتيازات سنة 1536م، ليكون وسيلة إستخدامها لتحقيق غايته، في إنجاح الفتوحات نحو أوروبا.[5]

---

[1] – ادريس الناصر رائسي: العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر، ط1، دار الهادي ، لبنان، 2007م، ص ص 258، 265.

[2] – أسرة آل فالو: أسرة حكمت فرنسا 1328م إلى 1589 م سميت بفالونسية الى مقاطعة تقع شمال فرنسا للمزيد ينظر: سهيلة أحمد سرير فتيحة ، حاج بن فطيمة: المرجع السابق، ص13.

[3] – أسرة هابسورج: من أشهر العائلات الملكية في أوروبا تولى أفراد هذه العائلة الحكم ما يقارب 400 عام في الإمبراطورية الرومانية، للمزيد ينظر إلى : المرجع نفسه، ص3.

[4] – سليمان القانوني: ولد عام 1495 م هو عاشر سلاطين العثمانيين في عهده بلغت الدولة العثمانية أوج قوتها، للمزيد: ينظر الى: حضرة عزتلويوسف بك اصاف: تاريخ سلاطين بن عثمان، تق : محمد زينهم محمد عزب ، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، م1995، ص20.

[5] – إدريس الناصري رائسي: المرجع السابق، ص ص 258، 261.

3- دوافع عسكرية:

كانت الدوافع العسكرية من ضمن الدوافع التي شجعت السلاطين العثمانيين على منح الإمتيازات إلى الدول الأوروبية خاصة فرنسا وذلك من أجل إستخدامها كحليف بواسطته تأخذ الشرعية بالتدخل العسكري لمحاربة شارل الخامس[1] وصد توسعاته على حساب بلاد الإسلام، ذلك عن طريق إستخدام قوة أسطولها البحري وجيشها النظامي وبهذا تكون الدولة العثمانية قد وقفت في وجه نفوذ شارل الخامس عن طريق حث فرنسا على عدم الإشتراك في تلك العمليات البحرية المسيحية، ضد الدولة العثمانية في البحر المتوسط.[2]

4-دوافع دينية:

معاهدات الإمتيازات الأجنبية التي أبرمتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية تبدو كأنها مذكرة توضيحية لقوانين متعلقة بكيفية معاملة الأجانب في الأراضي العثمانية، حيث أن معاهدة الإمتيازات التي منحتها الدولة العثمانية إلى فرنسا تنص على بعض بنود تهدف لحماية هؤلاء الأجانب، وبهذا فإن معظم تلك البنود كانت حقوق كفلتها الشريعة لأهل الذمة، إضافة إلى هذا كان هدف العثمانيين هو العمل على نشر الاسلام بين شعوب قارة الأوربية، فكان لابد من إستخدام الوسائل السلمية وتحديدا عقد معاهدات الإمتيازات.[3]

---

[1] . شارل الخامس: (1500- 1558م) أوشارلكان ابن فيليب الأول تولى عرش إسبانيا 1516م وأصبح امبراطور (1515- 1556م)، للمزيد ينظر الى: حسن محمد نصار وآخرون: الموسوعة العربية ميسرة، ج4، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2010م، ص1985.

[2] .قيس جواد العزاوي: الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط2، دار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2003م، ص ص 22،23.

[3] . سهيلة أحمد سرير ، فتيحة حاج بن فطيمة: المرجع السابق، ص15.

رابعا: جذور التقارب العثماني الفرنسي

تعود الإتصالات الأولى بين الدولة العثمانية وفرنسا إلى النصف الأول من القرن السادس عشر ميلادي وتقرب خطوط السياسة الأوروبية بين الدولة العثمانية ومملكة فرنسا.[1] وهذا في عهد السلطان سليمان القانوني حينما إستنجد الملك فرنسي فرنسوا الأول.[2] بالسلطان العثماني، هذا كان بعد إعتلاء شارل الخامس تاج الإمبراطورية الرومانية المقدسة وذلك بعد أن كان مرشح لها فرنسوا الأول الى جانبه، أدى هذا الى اشتعال نار الحرب بين هذين العاهلين نظرا إلى رغبة كلاهما في العرش، وبهذا تلقت فرنسا عدة هزائم من بينها معركة بافيا 1525م وسقوط ملك فرنسا تحت الأسر.[3] بعد أن وضعت الحرب أوزارها بين فرنسا وشارل الخامس، هذا الأمر أجبر فرنسا على ايجاد حليف يواجه قوة شارلكان، فسعت فرنسا إلى إستغلال مكانة وقوة الدولة العثمانية وكسبها صديقا، هذا الآن الدولة العثمانية هي التي ستحد من طموحات شارلكان.[4]

كانت أول بعثة أرسلت الى الدولة العثمانية من طرف فرنسا كانت بعد إنهزامها في تلك المعركة، لكن لم يصل المبعوث إلى الدولة العثمانية، ففي أثناء سفره إتجاهها قبض عليه حاكم بوسنة وقتله هو وأتباعه، وفي أواخر سنة 1525م أرسل سفير آخر هو جان فرنجياني، وصل الى أسطنبول ومعه جواب من الملك فرنسا إلى السلطان العثماني، يطلب منه بكل تواضع أن يهاجم شارلكان تم إستقبال السفير من طرف

---

[1] – اسماعيل أحمد ياغي: العالم العربي في التاريخ، ط1، مكتبة العبيكان، رياض،السعودية ، 1997م، ص181.

[2] – فرنسوا الأول: (1494م/ 1547م) أبوه شارل دي فالوا تولى مملكة فرنسا (1551م/ 1547م) بعد وفاة ابن عمه لويس الثامن عشر، للمزيد ينظر الى: عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسية، ج4، المؤسسة العربية ، بيروت، لبنان، 1990، ص485.

[3] – خليل اينالجيك: تاريخ الدولة العثمانية من نشوء إلى الإنحدار، تر: محمد الأرناؤوط، ط1، دار المدار الاسلامي، لبنان، 2002م، ص57.

[4] – محمد السيد محمود: تاريخ الدولة العثمانية (نشأة والازدهار)، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة،مصر، 2010م، ص279.

السلطان بإرتياح، رأى السلطان أن يستغل الصراع الذي بين فرانسوا الأول وشارلكان لتحقيق طموحاته ومشاريعه التوسعية.[1]

قام السلطان العثماني بإرسال رسالة إلى ملك فرنسا مع مبعوثها في سنة 1525م يظهر فيها إستعداده لمساعدته في حربه ضد شارلكان.[2]

تلت هذه المحاولة محاولات عديدة، كانت هذه المرة من فرنسوا الأول نفسه الذي بعث مبعوث للباب العالي، غير أن هذه الإتصالات لم تأخذ شكلا علنيا ورسميا بتاريخ 1534م، والتي تعرف بمفاوضات جان دي لافوري، حيث أعطيت له كل الصلاحيات من الملك الفرنسي، الذي طلب منه العمل من أجل الحصول على تسهيلات وإمتيازات لرعايا وتجار الفرنسيين[3]، وفي أول شهر فيفري 1536م تم الإنفاق بين جان دي لافوري والباب العالي بمنح الإمتيازات لرعايا فرنسا النازلين بأراضي الدولة العثمانية ونصت هذه المعاهدة على 16 بند.

غير أنه حدث تضارب في الآراء بشأن تاريخ توقيع هذه المعاهدة بين المؤرخين، فقد ذكر شاريار أنها وقعت في شهر فيفري من سنة 1535م وقد وافقه على هذا الرأي أغلب المؤرخين، بينما أشار الآخرون بأنها وقعت في نفس الشهر من سنة 1536م، وهو التاريخ المدون في نص المعاهدة التي نشرها محمد فريد بك

---

[1] – محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العثمانية، تح: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت،لبنان ، 1981م، ص209.

[2]– بسام العسلي: خير الدين بربروس (الجهاد والبحر) 1470– 1547م ، ط1، دار النفائس، لبنان، 1980م، ص197.

للاطلاع على نص الرسالة ينظر الى: المرجع نفسه، ص198.

[3]– كمال حسنة: العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث (1789/ 1807م)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تاريخ، إشراف: عائشة غطاس، جامعة الجزائر،الجزائر، 2005– 2006م، ص3.

المحامي حيث أشار بأن النص مترجما من مجموعة البارون دي تستيا الموجود في الكتبخانة الخديوية بمصر[1].

وبهذا فان التقارب الذي نشأ بين الطرفين كانت تحده مصلحة لدى الطرفيين، حيث كان الجانب العثماني يرغب في زيادة مد رقعة الفتوحات العثمانية في أوروبا بإيجاد حليف أوروبي يساعده في ذلك، أما الجانب الفرنسي كان هو الآخر يسعى لإيجاد حليف قوي مثل الدولة العثمانية للقضاء على توسعات شارلكان وكذلك منحها إمتيازات لرعياه في الدولة العثمانية وكان ذلك بتوقيع معاهدة الإمتياز، حيث بقيت هذه المعاهدة سارية لعدة قرون لتسير العلاقات بين الطرفين.

[1] – محمد فريد بيك المحامي: المصدر السابق ، ص 224.
للاطلاع على نص المعاهدة ينظر الى: المصدر نفسه، ص225.

الفصل الأول

بداية الإمتيازات الإقتصادية الفرنسية في الجزائر

- ✓ أولا: معاهدة الامتيازات
- ✓ ثانيا: تعريف حصن الباستيون
- ✓ ثالثا: تأسيس حصن الباستيون
- ✓ رابعا: الشركات الاقتصادية الفرنسية

أولا: معاهدة الإمتيازات

تعود العلاقات التجارية بين الضفتين إلي العصور الوسطى ، حيث كانت تربطهما علاقات تجارية، بواسطة الجنوب الفرنسي مرسيليا أي قبل أن تتوحد فرنسا تحت التاج الملكي[1]، إذ يرجع تاريخ تواجدها في سواحل إفريقيا إلى القرن الثالث عشر ميلادي منافسة بذلك الجنويين ، فكانت مرسيليا تمثل مصالح فرنسا في الجزائر، مما جعلها تبرم إتفاقية تجارية وملاحية في القرن 14م مع سلطان بجاية خالد ابن زكريا[2].

كان المرسيليون يأتون إلى بجاية بالمعادن والأقمشة، ويأخذون منها الخيول والأصواف، الزيوت، الشموع، الجلود ثم يعيدون بيعها بأثمان غالية في كل من إسبانيا وإيطاليا، وكان لهم قنصل يراعي مصالحهم لدى سلطان بجاية[3].

نتيجة زيادة الطلب في الأسواق الأوروبية بدأ التجار الفرنسيون من مقاطعة بروفانس يترددون على هذه المنطقة للقيام بتبادل السلع والعودة بها إلى بلادهم، غير أن هؤلاء لم يقوموا بأي محاولة للإستقرار في هذا الشريط الساحلي قبل المنتصف الثاني من القرن 16م، في حين أن الجنويين استقروا قبلهم في طبرقة إثر حصولهم على امتياز صيد المرجان على شواطئها[4].

---

[1]- محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، مكتبة دار الشرق، سوريا،1969م ، ص 120.

[2]- أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهيار 1800–1830م، د ط، دار الكتاب العربي، الجزائر، د ت، ص 67.

[3]- مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج2، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2007م، ص 98.

[4]- جمال قنان: العلاقات الجزائرية الفرنسية 1790–1830م، د ط، المؤسسة الوطنية للاتصال والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص 224.

ويبدوا أن هذا الإمتياز كان تمهيدا لبناء مركز تجاري فرنسي على الشواطئ الجزائرية إلا أنه بقي على حاله.

وأمام التحالف العثماني الفرنسي ضد شارلكان تمكن الفرنسيون من الصعود أمام الغريم الإسباني، والإستفادة من الإمتيازات العديدة تضمنتها معاهدة الإمتيازات التي أبرمتها مع السلطان العثماني في 1536م، لقد أعتبرت هذه المعاهدة بداية لتوسع نفوذها في الأراضي العثمانية[1]، كما جعلت هذه المعاهدة الفرنسيين يدعون بأن لهم وجود فوق الأراضي الجزائرية، فإن اوجين بلانتي يجزم بأن البند 12 من المعاهدة، يعد إعترافا من الدولة العثمانية بالإمتيازات التجارية للفرنسيين في الجزائر، كما أن فيرو (Feraud) قد سبق بلانتي في الإشارة إلى تنصيص المعاهدة على المراكز الفرنسية في الجزائر، إلا أنه لم يشر إلى رقم البند المذكور، إلا أنه ذكر بأن دي لافوري[2] قد نجح في إضافة بند متعلق بالموضوع في السنة التي بعثها السلطان إلى حاكم الجزائر، لكن بول ماسون (Poiul Masson) رد هذا الإدعاء وذلك بعد إطلاعه على نسخ المعاهدة في مراكز الأرشيفية، إذ لا يشير بأي حال إلى المراكز الفرنسية في الجزائر[3].

من خلال هذا يتضح أنه ليس هناك وثيقة كاملة من معاهدة 1536 تنص على الإمتيازات الفرنسية في الجزائر، ويبدو أنها كانت مشروعا قام به السفير الفرنسي دي لافوري للحصول على إمتيازات في الأراضي الجزائرية.

---

[1]-محمد فريد بك المحامي: المصدر السابق، ص 223.

[2]- دي لافوري: اسمه الكامل جون دي لافوري أحد فرسان قديس يوحنا وأول سفير فرنسي في الباب العالي، للمزيد ينظر الي:محمد خير فارس : المرجع السابق ، ص122.

[3]- الشيخ لكحل: نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 17م (1013–1070ه/ 1604–1659م)، مذكرة لنيل الماجستير، التاريخ الحديث، إشراف: إبراهيم سعيود، جامعة غرداية،الجزائر، 2012–2013م، ص 16.

وبالتالي فإن المعاهدة التي تنص بشكل صريح على منح الإمتيازات في الأراضي الجزائرية هي تلك المعاهدة التي تم تجديدها من طرف السلطان أحمد الأول[1] مع الملك الفرنسي هنري الرابع في سنة 1604م[2].

كما نصت على الحق الفرنسي في صيد المرجان في ساحل سطورة في الشرق الجزائري[3].

هذه بعض البنود التي قام الباحث الشيخ لكحل بترجمتها التي تنص على منح الإمتياز الفرنسي في الجزائر:

البند 8: ترخيص للتجار الفرنسيين مراعاة للصداقة المثالية التي يكنها أميرهم لبابنا بتصدير الجلود والشمع والكتان، ونحن نقر بالإمتياز الذي منحه جدنا.

البند 21: نحن نرخص أيضا للفرنسيين المفوضين والمحميين من أمرائهم، أنه بإمكانهم القدوم لغرض صيد السمك والمرجان في خليج سطورة وفي كل مواقع ساحلنا، وبالأخص في الجزائر وتونس بدون أن يتعرضوا إلى أي مضايقة أو ازعاج[4].

---

[1]- أحمد الأول: هو ابن محمد الثالث جلس على العرش سنة 1603م دامت فترة حكمه 14 سنة، للمزيد ينظر إلى: إبراهيم بك حليم: تاريخ الدولة العثمانية العلية (التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية)، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، 1988م، ص 113.

[2]- محمد صالح بن العنتري: فريدة منسية في حال دخول الترك بلاد قسنطينة واستلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، تر تق تع: يحي بوعزيز، د ط، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م، ص 33.

[3]- يسري الجوهري: شمال افريقية، ط6، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980م، ص 144.

[4]- الشيخ لكحل: المرجع السابق، ص 121.

من خلال هذا يتضح أن معاهدة 1604م، تخص الجزائر بمنحها إمتيازات لفرنسا في سواحلها من قبل السلطان العثماني، هذا يعني أنه لا توجد إمتيازات فرنسية في الجزائر قبل هذه الفترة.

ثانيا: تعريف حصن الباستيون

هو حصن تجاري فرنسي كما يعرف بباستيون فرنسا (Bastion de France) الذي قام ببنائه التاجران المر سيليان الأخوة لانش في سنة 1561م[1]، أما فيما يخص موقعه فهو يقع على بعد 48 كلم شرق عنابة، وقد أقيم على نتوء صخري يشرف على البحر وتحيط به الكثبان الرملية المكسوة بالأعشاب والشجيرات، خلفه أراضي قبيلة معزولة التي تكثر بها المستنقعات والغابات، ويتكون الباستيون من بناية ضخمة تضم ساحتين تنفتح على غرف لإقامة مجموعة من العمال ومخازن الحبوب والسلع، يفصل بينهما بناية مخصصة لرئيس المركز وأعوانه[2].

أما هيكله فهو عبارة عن حصن ضخم مربع الشكل على ساحل البحر يشتمل على ساحة وحديقة وكنيسة ومقبرة، ومخازن للبضائع، يحيط به سور ضخم ويسع لحوالي 8000 شخص ويتبع له مجموعة من المراكز الصغيرة بين جيجل والقالة كما به أطباء وصيادلة يقومون بعلاج الموظفين وتحضير الأدوية[3].(ينظر الملحق رقم 01)

---

[1]- وليم سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تح تق : عبد القادر زبادية، د ط، دار القصبة، الجزائر، 2006م، ص 141.

[2]- ج. أو. هابنسترايت: رحلة العالم الألماني هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145ه/1722م)، تر تق تح: ناصر الدين سعيدوني، د ط، دار الغرب الإسلامي، تونس، د ت، ص 95.

[3]- يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا 1500م–1830م، د ط، دم ج، الجزائر، د ت، ص 70.

ثالثا: تأسيس الباستيون

يمثل الساحل الواقع شرق مدينة عنابة في الأراضي الجزائرية وطبرقة علي الحدود التونسية منطقة غنية بالمرجان، خاصة النوع الجيد الذي يعتبر من بين الأحجار الكريمة وقد سجلت تجارته رواجا كبيرا في الأسواق في العصور الوسطى ، حيث كانت طبرقة ومرسى الخزر تقوم بعملية إستخراجه وتسويقه، غير أن هذان المركزان تعرضا للتخريب من طرف القراصنة، إلا أنه إستعاد بعض نشاطه في منتصف القرن 12م، حينما تحصل بعض التجار من مدينة بيزا الإيطالية على إمتياز صيد المرجان في الساحل[1].

عند قيام الدولة الحفصية زاد النشاط التجاري بين أوروبا والمغرب العربي وكما ذكرنا سابقا تحصل البروفانسيين على إمتياز صيد المرجان، في هذا الوقت كانت مرسيليا تمثل مصالح فرنسا في الجزائر فكانت سفن مرسيليا تتوافد على الموانئ الجزائرية محملة بمواد عديدة، وترجع إلى مرسيليا محملة بالجلود والصوف وغيرها من المواد[2].

على الرغم من هذا النشاط إلا أنه في هذا الوقت لم يوجد أي حصن تجاري لفرنسا في الجزائر، إلا أنه على أثر حرب بين تونس وشارلكان إستطاع السيطرة على طبرقة، فقامت عائلة لومني الجنوية بشرائها من القرصان الجنوي بعد حصوله عليها، وهذا ما أدى إلى نقل مراكزهم إليها، في ظل هذه التحولات ألف عدد من الكورسيكيين المقيمين بمرسيليا وقاموا بإنشاء شركة لصيد المرجان في مرسيليا عام 1553م .

[1]- جمال قنان: المرجع السابق، ص 67.

[2]- أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص 67.

ومن بينهم الأخوة طوماس وأنطوان من عائلة لانش[1]، فعمل الأخوان لانش على طلب رخصة لإنشاء مركز تجاري فكان تأسيس حصن الباستيون في سنة 1561م على يد توماس لانش وكارين ديديه[2].

بهذا كان ظهور المراكز الفرنسية في الجزائر يعود إلى سنة 1561م بتأسيس الباستيون في الساحل الشرقي للجزائر من طرف مؤسسة المرجان المرسيلية، التي تحصلت على هذا من طرف السلطان سليمان القانوني مقابل 1500 أوقية (Ecu) ذهبية تدفع للجزائر، كما سمح لهذه الشركة بإنشاء ساحات وموانئ على سواحل القالة وعنابة والقل علي ضفاف وادي سيبوس، كما سمح لها بإقامة مباني وحصون[3]، إلا أنه أشترط عليها أن لا تكون لهذه المراكز التجارية سلاح ولا أن تظهر بمظهر الحصون الحربية[4].

لقد عرف الباستيون ملحقات وهي تلك المراكز والموانئ ومناطق للأنشطة الاقتصادية الفرنسية التابعة للباستيون ولقد كانت منتشرة على طول الساحل الشرقي للجزائر ونذكر منها:

1. **وكالة عنابة:** هي مركز تجاري يتميز بتجارة الشعير والخضار الجافة والجلود والعسل والشمع ولقد كان هذا نشاطا مربحا[5].

---

[1]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 59.

[2]- عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، د ط، شركة دار الأمة، الجزائر، 2010م، ص 93.

[3]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 59.

[4]- عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: المرجع السابق، ص 93.

[5]- ج. أو. هابنسترايت: المصدر السابق، ص 94.

2. **وكالة القل:** هو مركز تجاري وهو يرتكز على تجارة الشموع والجلود ومختلف أنواع الفواكه[1].

3. **مركز القالة:** يعرف بمرسى الخزر[2]، يعتبر محطة لاستخراج المرجان وتصدير الحبوب والمواد الخام، ويستعمل كمحطة لسفن الباستيون[3]. (ينظر إلى الملحق رقم02)

4. **سطورة أو سكيكدة:** يعتبر خليج سطورة الذي بناه الفرنسيون على ضفاف مدينة سكيكدة من أولى المراكز الفرنسية التي نصت عليه معاهدة الإمتياز وهو منطقة مفضلة للفرنسيين لصيد المرجان.

5. **رأس الوردي:** يقع على بعد حوالي 18 كلم غرب باستيون ويمتد داخل البحر مكون الحد الشرقي لعنابة، ويعتبر قلعة أقرب منه إلي مركز تجاري، ويقيم به موظفو الباستيون.

6. **دار الجزائر:** يستعمل هذا البيت كمحل إقامة مؤقتة لموظفي الباستيون في مدينة الجزائر، سواء القادمين من فرنسا أو المكلفين بمهمة لدى حكام الجزائر[4]. (ينظر الملحق رقم 03)

---

[1]-لمارمول كربخال: إفريقيا، تر: محمد حجي وآخرون، ج3، دار النشر والمعرفة، الرياض،السعودية، 1984م، ص 6.

[2]- أبي عبيد البكري: المغرب في ذكر بلاد إفريقيا والمغرب، د ط، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة،مصر، د ت، ص 55.

[3]- ج. أو. هابنسترايت: المصدر السابق، ص 96.

[4]- الشيخ لكحل: المرجع السابق، ص 24.

رابعا: الشركات الإقتصادية الفرنسية

تجسدت العلاقات التجارية بين البلدين من خلال قيام فرنسا بإنشاء شركات للإستفادة من الإمتيازات التي تحصلت عليها لذا تعاقبت مجموعة من الشركات على إستغلال الإمتياز في الشرق الجزائري.

1. شركة لانش 1561م:

أنشئت شركة لانش[1] لصيد المرجان، وهذا عندما أبرمت مع الحكومة الجزائرية عقد تجاري حوالي 1560م، أحرزت بها على رخصة لإنشاء مركز لها بكامل السواحل الجزائرية الشرقية[2]، ومنها ما كان بالقرب من غربي القالة ومنها ما كان شرقي عنابة[3] حيث انحصر مجال هذه الشركة على صيد المرجان وتصديره[4].

لكن بمرور الوقت عرفت الشركة تطورا وأرباحا، حيث أصبحت من أهم الشركات التجارية في مرسيليا، حيث إمتد نشاطها من سواحل إفريقيا إلى الإسكندرية، وبلاد الهند عن طريق البحر الأحمر[5]، على الرغم من الأرباح الكبيرة التي كانت تحصلها إلا أنها لم تصمد طويلا، ذلك بسبب تضايق الجزائريين من الشركة بعد أن إشترطت أن لا يظهر الباستيون بمظهر الحربية، قامت فرنسا بتحويله إلى قلعة عسكرية، وبهذا سلكت سلوك

---

[1]- لانش: توماس أو طوماس لانش من أصل كورسيكي، استوطن بمدينة مرسيليا، للمزيد ينظر الى: عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: المرجع السابق، ص92.

[2]- المرجع نفسه ، ص 93.

[3]- أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، ط1، دار الكتاب، الجزائر، 2009م، ص 357.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، د ط، م و د، الجزائر، 1984م، ص 75.

[5]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 66.

الغازين، كما قامت بتصدير القمح، وعدم دفعها اللزمة طيلة ثلاث سنوات، فانتهى الأمر إلى إفتكاك القاعدة وتهديم الباستيون من طرف الحكومة الجزائرية[1]، هذا الأمر أدى بالسلطات الفرنسية إلى إعلام السلطان العثماني بما يحدث في الجزائر عن طريق السفير الفرنسي الذي زاد في نقله للأحداث وهذا ما نتج عنه تقارب جديد عثماني فرنسي سنة 1604م وتوقيع معاهدة الإمتيازات، التي قضت بإعادة بناء الباستيون وصيد المرجان، إلا أن الديوان رفض هذا، مما أدى إلى غضب السلطان أحمد الأول وقام بعزل خضر باشا[2].

على الرغم من المحاولات الفرنسية العديدة لإعادة الباستيون إلا أنها لم تجدي نفعا وعلى الرغم من توقيع معاهدة سلم في 1619م بين فرنسا والجزائر وعودة السلم بين البلدين، إلا أن الأمور بقيت على حالها فيما يخص الباستيون إلى غاية 1628م[3].

2. شركة صانصون نابللون (1628-1633م):

حصلت خصومات بين الجزائر وفرنسا دون حصول أي إتفاق، إلى أن كلف صانصون نابللون بإجراء مفاوضات بين البلدين، حيث نتج عنها إبرام اتفاقية بشأن الباستيون في 19 سبتمبر 1628م[4]، التي تخص الفرنسيين دون سواهم بحق تجارة وصيد المرجان في كامل المناطق المعنية، كما جاء فيها إعادة فتح الباستيون الفرنسي وإنشاء

---

[1]- شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من فتح إلى 1830م، تر: محمد مزالي وبشير بن سلامة، دار النشر التونسية، تونس، د ت، ص 361.

[2]- أحمد سليماني: النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، د ط، دحلب، الجزائر، 1993م، ص 313.

[3]- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830م)، د ط، دار هومة، الجزائر، 2010م، ص 64.

[4]- أحمد توفيق المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791م، د ط، عالم المعرفة، الجزائر، 2010م، ص 55.

مركز تجاري دائم في عنابة، ومن خلال هذا أعاد الفرنسيون الباستيون كما سمح بشراء الجلود والشمع والعسل.

وقد حقق صانصون نابللون نجاحا كبيرا في مهمته، خاصة بعد منحه حق إدارة الباستيون مدى الحياة [1]، ولعل هذا ما جعله يسعى في تحقيق أطماعه الشخصية، حيث حاول إحتلال مركز طبرقة بتونس وضمه لمركز القالة إلى أنه إنتهى به الأمر بقتله من قبل أهل طبرقة سنة 1633م[2].

3. شركة دي كوكيل (1640-1658م):

قام دي كوكيل بإجراء مفاوضات مع السلطات الجزائرية لإعادة الباستيون بعد موت صانصون نابللون وتوقف عن العمل، فأسفرت هذه المفاوضات على إبرام اتفاق 7جويلية 1640م[3]، يقضي بإعادة الإمتيازات التي تحصلت عليها في معاهدة 1604م، لكن الديوان قام برفع الإتاوات من 26 ألف إلى 30 ألف دوبلن، إلا أنه عاد دي كوكيل إلى فرنسا وأسندت إدارة الباستيون إلى طوماس بيكي الذي عاد إلى الجزائر سنة 1657م، فأدار الشركة وبذر رأس مال حيث جعله هذا الأمر يقترض من تجار مدينة الجزائر[4]، ولما تراكمت عليه الديون قام بالفرار بعد استلائه على ستين شخصا الذين كانوا في

---

[1]- محمد صالح بن العنتري: المصدر السابق، ص ص 35،36.

[2]- شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 302.

[3]- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830م)، المرجع السابق، ص 83.

[4]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 73.

خدمته، وكان مصير هؤلاء البيع في سوق العبيد، وبهذا بقيت الفترة الممتدة من 1658م إلى 1666م انقطاعا في العلاقات التجارية رغم إلحاح فرنسا[1].

4. شركة أرنودويس (1666-1676م):

وقعت معاهدة السلم والتجارة بين علي بابا مكسيك ولويس الرابع عشر بتاريخ 17ماي 1666م، أعيدت العلاقات التجارية بين البلدين، فقام لويس الرابع عشر بقرار ملكي يقضي بمنع التجارة من بلدان المغرب[2]، وفي هذه الأثناء وجد تاجر في الجزائر يدعى أرنودويس حيث قام ببذل جهد فمنح له إمتياز إستغلال المؤسسات في 21جوان 1666م، إلا أنه حدثت خلافات على مستوى المؤسسات القالة، فكادت هذه الخلافات تفقد فرنسا إمتيازاتها[3].

5. شركة لافون (1676-1678م):

بعد وفاة أرنود منحت إدارة المؤسسات إلى لافون الممثل السابق لشركة أرنود بمرسيليا ، بعد مجهودات شاقة من طرف القنصل الفرنسي، فقام لافون بتعهد للحكومة الجزائرية بعدم المساس بأبناء أرنود، إلا أنه لم يبقى على وعده، هذا الأمر أدى إلى سجنه، فأصبحت شركة عاجزة عن مواصلة نشاطها فأصدر لويس الرابع عشر قرارا بإنهائها[4].

---

[1]- عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694م)، مذكرة لنيل الماجستير، تاريخ الحديث، إشراف: مولاي بلحميسي، جامعة الجزائر،الجزائر، 1984-1985م، ص 176.

[2]-ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص 317.

[3]- عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 178.

[4]- محمد بن سعيدان: علاقات الجزائر مع فرنسا (1659-1756م)، مذكرة لنيل الماجستير، تاريخ الحديث، إشراف: عمار بن خروف، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر،2011-2012م، ص 121.

6. شركة دوزو (1678-1683م):

قام الملك بإرغام شركة لافون على التخلي عن ممارسة التجارة وأعلن عن تشكيل شركة جديدة هي شركة دوزو، وإستطاع دوزو أن يعقد إتفاق مع الديوان في مارس 1679م[1].

إتسع نشاط الشركة حيث إرتفع من أربع إلى ثمانية سفن، وإنتقال المركز الأساسي للمؤسسات من الحصن إلى القالة، إلا أنه بعد حدوث قنبلة دوكين على مدينة الجزائر أرغمت الشركة على التخلي عن المؤسسات سنة 1683م، وعلى الرغم من مجهودات دوزو، إلا أن العلاقات توترت بين البلدين، وإنتقلت المؤسسات إلى الإنجليز الذين تحصلوا عليها إلى غاية 1694م[2].

7. شركة هيلي (1694-1713م):

بعد منح الإنجليز لامتياز لمدة عشر سنوات، قامت شركة مرسيلية في 1694م بإستعادة الإمتياز وأمضت معاهدة سلم وتجارة بين البلدين سنة 1694م، التي نصت على إدارة شركة هيلي للمؤسسات[3]، ولقد عرفت هذه الشركة تطورا وإزدهارا خاصة ما بين 1702م و 1709م وزيادة صادراتها إتجاه فرنسا، غير أنها سرعان ما تعرضت للحل سنة 1713م[4].

---

[1]- عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 180.

[2]- محمد بن سعيدان: المرجع السابق، ص 122.

[3]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 92.

[4]- محمد بن سعيدان: المرجع السابق، ص 123.

8. شركة الإفريقية (1714-1718م):

عرف القرن 17م عصر الشركات التجارية الإستعمارية[1]، قام حسين باي قسنطينة بتوقيع معاهدة 1714م مع مدير شركة دومارل، الذي رخص للفرنسيين إستغلال الحبوب، كانت هذه المعاهدة ذات منفعة لصالح فرنسا، إلا أنها كانت تتعرض لمضايقات من القبائل المتواجدة على الحدود التونسية الجزائرية[2]، إلا أن هذه الشركة لم تسير شؤونها وهذا ما ساهم في إفلاسها.

9. شركة الهند الشرقية الفرنسية (1719-1741م):

لم تحقق الشركة الإفريقية أي نتائج، إذ بعد سنوات قليلة تولت شركة الهند الشرقية إشرافها على المؤسسات التجارية لمدة أربع وعشرون سنة ثم بصفة دائمة، غير أن هذه الأخيرة سوف تتخلى على إستغلال الإمتيازات بعد سنوات قليلة 1730م لتعطى إلى أوريول جاك لمدة عشر سنوات[3]، غير أن هذه الشركة لم تختلف عن سابقاتها في تسيير المؤسسات بشرق البلاد، حيث تناقص نشاطها وإنخفض، وتراجع عدد معامل صقل المرجان وإنتقلت إلى جنوة[4].

---

[1]- جلال يحي: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، د ط، المكتب الجامعي، مصر، 1999م، ص 167.

[2]- صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م، ط2، دار هومة، الجزائر، 2007م، ص 153.

[3]- جمال قنان: العلاقات الجزائرية الفرنسية (1790-1830م)، المرجع السابق، ص 230.

[4]- محمد بن سعيدان: المرجع السابق، ص 124.

10.شركة الملكية الإفريقية (1741-1794م):

لقد أنشئت هذه الشركة بمرسوم ملكي صدر في 22 فيفري 1741م[1]، إتخذت القالة مقرا رئيسيا لها خلال عملها الطويل بالجزائر، وعملت على المتاجرة في المواد الغذائية والبضائع والمؤونة، إضافة إلى صيد المرجان وكان يصدر إلى إفريقيا ومصر وغيرها[2].

هكذا سجلت ميزان تجاري كبير ويعتبر عهد هذه الشركة أزهى فترة أكثرها إزدهارا، حيث في عهدها تمكن من الحصول على حق إحتكار[3] تصدير الشحم والفول والزيت والخيول على غرار السلع محتكرة كالجلود والشمع والصوف[4]، ففي عام 1794م ألغيت الشركة إثر إندلاع الثورة الفرنسية وبهذا تكون قد ودعت عهد رخاء، ففي 21 جويلية 1791م صدر قرار بحل الغرفة التجارية بمرسيليا هذا ما أدى إلى حل الشركة في 2 فيفري 1794م بعد فترة طويلة من العمل[5].

11.شركة وكالة الإفريقية (1794-1807م):

في عام 1794م تأسست الوكالة التي تحملت مسؤولية دفع الإتاوات المفروضة عليها حيث شهدت هذه إرتفاعا في إنتاجها من المرجان ووصل إلى 20 مليون فرنك عام 1796م، إلا أنها عرفت تدهورا بعد أن عجزت عن الوفاء بالتزاماتها بشراء السلع التي

---

[1]-محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، د ط، ش و ل ت، الجزائر، 1972م، ص 83.

[2]-يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 107.

[3]- الإحتكار: سيطرة شركة على الإنتاج لتحقيق مزيد من الأرباح، للمزيد ينظر إلى: الموسوعة العربية العالمية، مج1، ط2، مؤسسة أعمال النشر والتوزيع، السعودية، 1999م، ص 291.

[4]-ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 76.

[5]-جمال قنان: العلاقات الجزائرية الفرنسية (1790-1830م)، المرجع السابق، ص 239.

تحتكرها وليزداد الوضع تأزما إثر حملة على مصر وإعلان الجزائر الحرب ضد فرنسا سنة 1798م، وبهذا سحبت الجزائر الإمتيازات ومنحتها للإنجليز[1].

12.شركة باري:

قامت فرنسا بإسترجاع الإمتيازات وإنشاء مؤسسة سيدة باري سنة 1827م[2]، قامت بتعيين وكيل تجاري يرعى مصالحها في عنابة، هذا ما أدى بها إلى تحديد أسعار المواد الأولية ولقد شهدت هذه الوكالة إستمرار إلى غاية الإحتلال 1830م[3].

[1]- المرجع نفسه، ص 242.

[2]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 83.

[3]- ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في الجزائر في الفترة الحديثة والمعاصرة ، ج2، د ط، م و ل، الجزائر، د ت، ص 218.

الفصل الثاني

مظاهر الامتيازات الاقتصادية

الفرنسية في الجزائر

- ✓ أولا:طبيعة المبادلات التجارية
- ✓ ثانيا: الموانئ
- ✓ ثالثا: دور اليهود في التجارة الخارجية

أولا: طبيعة المبادلات التجارية

كانت المبادلات التجارية تتم مع الدول الأوروبية ولاسيما فرنسا التي كانت تربطها علاقات تجارية مع الجزائر، إذ يرجع تاريخ وجودها في سواحل شمال افريقيا إلى القرن الثالث عشر[1]، وقد كانت غرفة مرسيليا التجارية تمثل مصالح فرنسا في الجزائر[2].

أ- **الصادرات الجزائرية نحو فرنسا**

1.المرجان: يعتبر المرجان إحدى أهم المواد الخام التي تدخل في صناعة الحلي والجوهر ومصدرا للدخل الفرنسي، فقد عقدت ما يزيد عن 70 معاهدة وجددت عدة مرات من أجل صيد المرجان[3]، وقد عرفه محمد فريد وجدي على أنه صغار اللؤلؤ وكبار الدر وصغاره يستخرج من قاع البحر وهو ثلاث أنواع: الأحمر، الأبيض والأسود[4].

حيث كانت الشركة الملكية الإفريقية تقوم بإحتكاره على سواحل الشرق الجزائري وكانت تستعمل من 40 إلى 50 مركبا، تستخرج سنويا ما بين 100 و 120 صندوقا، ثم ترسلها إلى معامل مرسيليا التي كانت تدفع في كل عام حوالي 200 ألف فرنك أجورا لعمالها وتضع المرجان الضروري لتجارة فرنسا مع الصين والهند، وخلال الفترة (1579-1580م) تم تصدير 44051 رطل من المرجان، وفي سنة(1581-1582م) قدرت الكمية المصدرة إلى مرسيليا ب 23823 رطل[5].

---

[1]- أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته، المرجع السابق، ص 354.

[2]- H.D Degrammant: Correspondance des Consuls D'Alger (1690-1742), Paris, 1890, P 1.

[3]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص85 .

[4]- محمد فريد وجدي: دائرة معارف القرن العشرين، ع14، مج8، دار الفكر، بيروت،لبنان، د ت، ص 721.

[5]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 86،87.

ذلك نلاحظ بأن هناك تراجع في كمية المرجان المصدرة والتي يرجع سببها إلى الإستغلال المفرط من طرف الصيادين التابعين للشركات الفرنسية وكذلك لتوتر العلاقات أحيانا بين البلدين، كما نستنتج أن المرجان شكل فرعا أساسيا من فروع التجارة الدولية خلال القرن 17م مما جعله يحظى باهتمام جل الأوربيين وخاصة الفرنسيين منهم، فنتيجة لأهميته الاقتصادية حرصت المؤسسات الفرنسية منذ نشأت الباستيون على إحتكاره.

2. الحبوب: كانت الجزائر تصدر كميات ضخمة إلى مختلف المقاطعات في جنوب أوروبا وخاصة مناطق الوسط الفرنسي حيث لعب دورا هاما في التجارة المتوسطية، ذلك أن فرنسا بموجب الإمتياز الذي حصلت عليه لصيد المرجان حاولت الوصول إلى منحها تسهيلات لإحتكار القمح وهذا ما عبر عنه ماسون في قوله: " إن إقامة المؤسسات الفرنسية بالشرق الجزائري لصيد المرجان ما كان إلا حجة، إذ أن الهدف الأساسي هو الحصول على القمح[1].

كما قدمت السلطات الجزائرية تسهيلات محفزة لتمكين أصحاب الإمتيازات من القيام بأعمالهم في ظروف جيدة ، حيث رخصت لهم شحن سفينتين من القمح لإرساله إلى مرسيليا بغرض إعانة عائلات المستخدمين في الباستيون، أما بالنسبة للسلع التي يشملها الاحتكار الممنوح للامتيازات الإفريقية ففي بداية الإمتيازات حددت بثلاث مواد وهي الشمع والجلود والصوف غير أن الإحتكار إمتد عمليا ليشمل منتوجات زراعية كالحبوب، زيت الزيتون، الفول وقد سمحت لهم السلطة من جهة بإقامة رحى واحدة لطحن الحبوب من أجل صنع الخبز لسد إحتياجات العاملين ثم رخصت برفع عددها إلى أربع ليتيسر لهم

[1]– محمد بن سعيدان: المرجع السابق، ص 106.

رحي الحبوب[1]، وتشتهر منطقة الحصن بتصدير القمح والتي كانت تصدر ما يقارب 10 إلى 12 ألف كيلة سنويا، أما القالة فكانت تصدر من 30-40 ألف كيلة سنويا[2]، وما بين سنتي 1701-1709م كان معدل ما صدرته الشركة الإفريقية من القمح إتجاه مرسيليا مائتي ألف قنطار في السنة[3].

من خلال ما سبق لنا ذكره يظهر لنا أن الشرق الجزائري يعد من أكبر المناطق إنتاجا للحبوب إذ يصدر منه كميات ضخمة إلى مختلف المقاطعات في جنوب أوروبا وخاصة مناطق الوسط الفرنسي التي لولا تدفق القمح الجزائري عليها أثناء حروب الثورة الفرنسية لهلكت من المجاعة.

وخلال سنة 1768م كانت الصادرات الموجهة إلى فرنسا بموجب الإمتيازات التي أقرتها المعاهدات على قول سعد الله القمح، الشعير، الصوف، الشمع، الجلود، اللوبيا، العدس، ريش النعام، نبات الكتان، وبذور الطيور، ذلك أن معظم صادرات القمح كانت من بونة وبجاية [4].

---

[1]- جمال قنان: العلاقات الجزائرية الفرنسية 1790-1830م، المرجع السابق، ص 277.

[2]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 91،92.

[3]- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، د ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001م، ص 116.

[4]- أبو القاسم سعد الله: النشاط العسكري والتجاري للجزائر في القرن 18م، المجلة التاريخية المغربية، ع33. 34،مطبعة اتحاد، تونس، 1984م، ص ص 197،199.

وقد إحتكرت فرنسا حوالي 16000 كيل من القمح مقابل 30000 دولار سنويا[1]، وهذا حسب ما نصت عليه الإتفاقات التي قام بها متعهدي الإلتزام بدفع إتاوة سنوية يطلق عليها اسم اللزمة.

ويعتبر الشعير من الحبوب الثانوية بعد القمح، يستعمل لعلف الحيوانات ولغذاء الإنسان وقد كان يتم تصديره نحو فرنسا لصناعة الخمر[2].

وإن كانت حركة البيع والشراء في مادة الحبوب تخضع إلى وضع المحاصيل المختلفة فإن الشركة الملكية الإفريقية هي التي كانت تحضي في مقاطعة قسنطينة بجميع الإمتيازات في ميدان التسويق حتى أنها صارت تعتبر تجارة موانئ الشرق الجزائري من إختصاصها وحدها ولا يحق لأي هيئة أخرى أن تتعاطى في هذا النوع من النشاط[3].

وهذا ما يدلنا إلى القول أن الإمتيازات سمحت لها في هذا الموقع بأن تتحكم وتسيطر على الصادرات الجزائرية وأن توجه الحبوب إلى الموانئ التي تختارها وفقا لمصالحها، ذلك أنها لم تقتصر على المرجان والحبوب فقط بل تعدتها إلى صادرات أخرى، بعد أن كانت محددة بثلاث مواد سبق ذكرها.

3. الصوف: كانت الكمية المصدرة للشركة الملكية الفرنسية صاحبة الإمتيازات من ميناء عنابة إلى مرسيليا أواخر القرن 18م تتجاوز عشرة آلاف قنطار، ولم يكن يسمح بشراء وتصدير الصوف مدينة الجزائر، التيطري ومعسكر، فكان الداي يحتفظ بحق بيعها

---

[1]– وليام شالر: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816–1824م، تح تق: إسماعيل العربي، د ط، الشركة الوطنية لنشر، الجزائر، 1982م، ص 101.

[2]– أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، المرجع السابق، ص ص361،362.

[3]– محمد العربي الزبيري: المرجع السابق ص96.

لمن يشاء[1]، وخلال سنة 1822م بلغ ثمن الصادرات 273000 دولار سنويا منها 800 ألف فرنك مقابل الصوف المصدر إلى مرسيليا وليفورنة.

فمن خلال هذا يمكن القول أن الدايات حاولوا الجمع بين الثروة التجارية والسياسية وهذا ما ذكره شالر وليام في كتابه أن الحكومة كانت تحتكر الصوف والشمع والجلود وتبيع هذا الاحتكار في مزايدة علنية على من يدفع أكبر مبلغ،وهذه الثروة موجهة لخزينة الدولة الجزائرية [2].

4.الجلود: تعتبر الجلود هي الأخرى عنصر هام في الصادرات الجزائرية في تلك الفترة، حيث بلغت الكمية المصدرة من ميناء الجزائر ما بين 20 و25 ألف قطعة، وقدرت مداخيل الجلود المصدرة إلى مرسيليا حوالى 100 ألف ريال.

5. الشمع: يعتبر الشمع مادة قريبة لتجارة الجلود يتم تصديره من ميناء الجزائر نحو أوروبا بثلاثمئة إلى أربع مائة قنطار سنويا[3]، كما تم إحداث رسم جديد خاص باحتكار تصدير الشمع على كل قنطار مصدر مبلغ واحد بطاك شيك[4].

ضف إلى ذلك يتم تصدير التمور، التين، العنب المجفف من ميناء الجزائر[5].

---

[1]– فاطمة الزهراء سيدهم: موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر، دورية كان التاريخية، ع13، د م ن، 2001م، ص 27.

[2]– وليام شالر: المصدر السابق، ص 101.

[3]– أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 362.

[4]– بطاك شيك: عملة تساوي ثمانية موزونات للمزيد ينظر: جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500–1830م، د ط، دار هومة، الجزائر، 1990م، ص 334.

[5]– محمد زروال: العلاقات الجزائرية الفرنسية1790–1830م، د ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009م، ص 15.

لقد كان لغنى مدين قسنطينة بالموارد الأولية دور كبير في تنوع وتعدد الصناعات الجلدية والنسيجية حيث قدرت الكمية المصدرة أواخر القرن 18م نحو مرسيليا ب 28 ألف قنطار سنويا[1]، إذ تعد من المراكز التجارية الهامة لمبادلة السلع والبضائع المختلفة[2]، كما كانت تتم عملية المبادلات تحت رقابة الدولة ومقابل دفع حقوق الجمارك[3].

من خلال ما تم التطرق إليه فيما يخص الصادرات يبدو لنا أن الجزائر لا تصدر أي شيء من المنتوجات المصنوعة ماعدا كمية قليلة من المصنوعات الجلدية والنسيجية.

ثانيا: الواردات الجزائرية من فرنسا

كانت الإيالة تستورد مواد متنوعة عبر مختلف موانئها التي تأتي خاصة من مرسيليا، ذلك من خلال الاتفاقات المبرمة بين البلدين وإن كانت في أغلبها لا تلبي حاجات السكان بل تلبي رغبة الفئات المحظوظة في حياة الرفاهية[4]، وتنحصر المواد المستوردة في ثلاث أصناف وهي على النحو التالي:

1.المواد الأولية: وهي الرصاص والحديد اللذان يستعملان في الصناعة المحلية ولم تبلغ قيمة الواردات من هذا الصنف سوى ثلاثمائة وسبعين بياستر في ظرف عشر سنوات[5]، إلى جانب الرصاص، الألمنيوم والفولاذ[6].

---

[1]– ديفل سميحة: المنسوجات العثمانية بمدينة قسنطينة، مجلة بوليكرومي، ع1، المتحف العمومي الوطني، د م ن، 2012م، ص 22.

[2]– عبد الحفيظ بورايو: مدينة قسنطينة في أدب الرحلات، ط2، مداد يونيفارسيتي براس للنشر، قسنطينة ،الجزائر، 2013م، ص 113.

[3]– عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002م، ص ص 106،107.

[4]– صالح عباد: المرجع السابق، ص 343.

[5]– محمد العربي الزبير: المرجع السابق، ص 102.

[6]– محمد زروال: المرجع السابق، ص 13.

2. المواد المصنوعة: تتمثل في الأقمشة، الكتان، الحلي، الخردوات والكاغط وإن واردات الشرق الجزائري من هذه المواد لم تبلغ قيمتها في ظرف عشر سنوات 12300 بياستر أي ما يعادل 61500 فرنك[1]، كما تستورد المنتوجات الحريرية، وأهم ما تستورده الجزائر كان يتعلق بصناعة السفن من حبال وخشب وحديد والمعدات الحربية من قذائف وبارود ومدافع وأسلحة متنوعة حيث حققت فرنسا أرباحا طائلة من هذا النشاط نظرا للأسعار المنخفضة التي كانت تدفعها مقابل السماح لها للحصول على الإنتاج المحلي، في حين كانت الأهالي يدفعون أثمانا باهظة لاقتناء المصنوعات الفرنسية كما عملت على إستيراد الأواني المنزلية والمجوهرات وأدوات الزينة[2].

3. المواد الغذائية: تشتمل على البن، السكر والتوابل التي يستعملها السكان في حياتهم اليومية، وقد استورد الشرق الجزائري من أوروبا في هذا المجال ما قيمته 6570 بياستر[3]، ضف إلى ذلك الملح، العجائن، المشروبات الطبية والمصبرات حيث قدرت المواد المستوردة من فرنسا سنة 1822م من السكر والقهوة والفلفل، الصلب، الأقمشة وغير ذلك من المنتوجات ب 200.000 دولار اسباني[4].

من خلال ما سبق لنا ذكره يتضح لنا بأنه كان هناك نوع من التفاهم فيما يخص تبادل السلع، ذلك أن الجزائر تمنح فرنسا المواد الخام في حين تستورد المواد المصنعة، كما يبدو لنا أن حركة التصدير ظلت متواصلة بالرغم من تصدع العلاقات ونقض فرنسا لمعاهدات الإمتيازات وذلك بغرض الحصول على إمتيازات أخرى، هذا ما أدى إلى تقهقر

---

[1]– محمد العربي الزبير: المرجع السابق، ص 102.

[2]– أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، المرجع السابق، ص ص 357،358.

[3]– محمد العربي الزبير: المرجع السابق، ص 102.

[4]– وليام شالر: المصدر السابق، ص 102.

التجارة الخارجية الجزائرية وازدهار التجارة المرسيلية، وهذا راجع لانخفاض أسعار المواد الأولية التي تشكل النسبة الكبرى من الصادرات الجزائرية إلى جانب تحكم التجار اليهود والوكالات التجارية الفرنسية في أسعار وأسواق الجزائر.

ثالثا: الموانئ

خلال المعاهدة التي أبرمت في 7 جويلية 1640م، بين الجزائر وفرنسا منحت لفرنسا تسهيلات لسفنها لترسوا في الموانئ الجزائرية وذلك دون عوائق وهذا ما جاء في البند رقم واحد من المعاهدة: "السفن والمراكب والبولاكر تستطيع إرتياد الموانئ دون أن يتعرض لها أحد"[1].

حيث مثلت الموانئ رئة الجزائر والمؤشر الذي يحرك اقتصادها، وتكاد العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا تنحصر أساسا في موانئ بايلك الشرق[2]، ومن أهم تلك الموانئ التي لعبت دورا في الحركة التجارية نذكر:

1.المرسى الكبير: يقع بين وهران ومستغانم، أسسه ملوك تلمسان[3] يسمى أيضا الميناء الكبير، يمكن أن ترسو فيه بسهولة مئات المراكب والسفن الحربية في مأمن من كل عاصفة إذ يعد ميناء تجاري لا مثيل له[4].

[1]– جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا1619–1830، المرجع السابق، ص317.

[2]– محمد الهادي لعروق: أطلس الجزائر والعالم، د ط، دار المهدي، د م ن، د ت، ص 31.

[3]– شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 323.

[4]– لحسن بن محمد الوزان الفاسي: وصف افريقيا، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1983م، ص 31.

2. سطورة: ميناء صغير يقع بعد كيلومترات قليلة غربي سكيكدة، ومن عادة السفن ان ترسوا به إذا قويت العواصف لأنه مستور من رياح الشمال ومن الرياح التي تهب من الشرق[1].

3. مزغران: سماه القدماء بمرسى الآلهة، تحيط به أسوار عالية كان في الماضي عامرا بالتجار والصناع[2].

4. الجزائر: هي من أهم موانئ الإيالة لأنها تتكون من عدة جزر تشتمل على مراتع كثيرة، أعماقه تتراوح ما بين 14 و15 قدما[3]، كان مزدهرا يتوافد إليه التجار بكثرة وشكل الفرنسيين عنصرا هاما فيه[4].

5. تنس: مرسى صغير غربي الجزائر أسسه الكنعانيون القرطاجيون، كان مستودعا تجاريا[5].

6. أرزيو: يقع شرقي الجزائر وهو مرسى آمن من رياح الشرق ورياح الشمال تقصده سفن القراصنة بفرض الاستسقاء[6].

7. جيجل: مرسى صغير إلا أنه قوي التجارة ولقد احتلها الفرنسيون سنة 1664م بقيادة الدوق دو بوفور[7].

---

[1]– لمارمول كربخال: إفريقيا، تر: محمد حجي، ج2، دار النشر والمعرفة، الرباط، المغرب ، 1984م، ص 349.

[2]– محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 66.

[3]– نفسه، ص 102.

[4]– وليام سبنسر: المصدر السابق، ص 17.

[5]– أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، د ط، دار العمبرية، د م ن، د ت، ص 205.

[6]– لمارمول كربخال: إفريقيا، ج2، المصدر السابق، ص 349.

[7]– أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص 116.

8. القل: مدينة قديمة كانت لها شهرة بها مرسى صغير يزوره في السنة حوالى 925 باخرة وحركته التجارية نحو 8 آلاف طن[1].

9. ميناء عنابة: يقع غرب الخليج مع وجود كواسر للأمواج تأمر الرياح الغربية[2]، يسمى أيضا بميناء بونة، يمتد على مسافة 600 كلم شرق الجزائر العاصمة[3]، مثل الشريان الرئيسي الذي تمر به جل المبادلات التجارية بين بايلك الشرق ومرسيليا، من المنتوجات الحيوانية التي يصدرها الصوف والجلود باعتبارهم مادتين أوليتين، فقد كان يصدر سنويا إلى مرسيليا 550.00 قطعة من جلود الأبقار أما كمية الصوف المصدرة سنويا تتراوح ما بين 10.000 و12.000 قنطار[4].

10. القالة: تعرف في القديم بمرسى الخرز، أقرب المراكز الجزائرية إلى التخوم التونسية، وقد كانت فرنسا بواسطة الشركة المرسيلية وغيرها تنال إمتياز صيد المرجان منها[5].

من خلال ما سبق ذكره يمكننا القول أن الشرق الجزائري ظل طيلة فترة الإمتيازات التي منحت للفرنسين يمثل مستودعا تجاريا وذلك يرجع إلى الموانئ التي ظلت محصنة مهيكلة ذات مواقع استراتيجية هامة وهو ما يمكن تفسيره بكون المنطقة تتمركز

---

[1]– نفسه، ص 234.

[2]– محمد الجندلي: عنابة في سياق التاريخ وعمق الجغرافيا من القديم والوسيط، ج1، د ط، منشورات بونة، الجزائر، 2008م، ص 38.

[3]– أحمد بن قاسم البوني: الدرة المصونة في علماء وصلحاء بونة، د ط، تح: سعد بوفلاقة، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة،الجزائر، 2007م، ص 12.

[4]– ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 513.

[5]– أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص 229.

بها المؤسسات الفرنسية التي ظلت من إختصاصها وكذا أهمية المرجان في الساحل الشرقي.

ثالثا: دور اليهود في تجارة الجزائر مع فرنسا

إختلفت جنسيات التجار الذين إستقطبتهم الإيالة الجزائرية خاصة الفرنسية منهم[1] ويذكر أبو القاسم سعد الله أن التجار الذين يصدرون إلى فرنسا كانو من فرنسا فقط ونفس الشيء بالنسبة لإستيراد البضائع وهم يدفعون على ذلك الضريبة 5٪ مع السماح لهم من إعفاء المواد المهربة من الضريبة [2]

كما تم إعطائهم تسهيلات فيما يخص البيع والشراء على المراسي الجزائرية وهذا حسب ما جاء في البند 15 من المعاهدة 1689 [3] والذي نص على " كل التجار الذين يرسون في موانئ أو على شواطيء مملكة الجزائر يستطيعون إنزال سلعهم والقيام بالبيع والشراء بكل حرية ولن يدفعوا من الرسوم والضرائب غير التي يدفعها سكان هذه المملكة ويحظى بنفس هذه المعاملة التجار الجزائريون في الموانيء التابعة لإمبراطورية فرنسا وفي حالة ما إذا أودع التجار بضائعهم في المستودعات ولم يبيعوها فإنهم يستطيعون إعادة شحنها بدون أية رسوم[4]

[1]– محمد بن سعدان:المرجع السابق،ص 116.

[2]– أبو القاسم سعد الله :النشاط العسكري والتجاري للجزائر في القرن 12ه/18م/ ، المرجع السابق،ص198-

[3]– وقعت هذه المعاهدة في 24سبتمبر 1689م بين إمبراطور فرنسا لويس الرابع عشر وحكومة مدينة ومملكة الجزائر للمزيد ينظر:جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع....، المرجع السابق ،ص 355 .

[4]– نفسه ،ص355 .

تبعا لما كان يتمتع به اليهود من صفات تميزهم عن الأقليات الأخرى في حوض البحر المتوسط كالتحكم في بعض المهن منحت لهم الفرصة بممارسة العديد من النشاطات الإقتصادية بل وصلوا إلى إحتكار بعض التصنيفات المهنية [1]

حيث كانو ماهرين في تسويق أسوأ البضائع ومخادعة رجال الجمارك على عكس المسلمين الذين كانوا مشهورين بصدقهم وأمانتهم في ميدان التجارة [2]، فلقد إستولى اليهود على مقاليد التجارة الخارجية والداخلية وأسسو شركة بكري[3] وبوشناق[4] التجارية التي اصبحت تتحكم في ثلثي التجارة ونظرا للإمتيازات التي كانا يتمتعان بها بفضل الحماية التي وفرها لهم القناصلة الفرنسيين المتواجدين في الجزائر أصبحت شركتهم هي من تحدد الأسعار إذ أنهما إستغلا شبكتهما التجارية بداخل البلاد في إقتناء مختلف المعلومات السياسية أي أن شبكتهما التجارية كانت في نفس الوقت شبكات جسوسة مكنتها من الإستحواذ على ثقة البايات وأصبح يملكان بين أيديهما عزل وتعيين البايات [5] ، فبحكم مكانتهم لدى الداي أصبحوا يضغطون على هذا الأخير فيطلب من السلطات الفرنسية أن تمنع الجزائريين من أن ينشئوا محلات تجارية في موانئها[6].

---

[1]– محمد زروال:المرجع السابق، ص 25.

[2]– محمد العربي الزبيري : المرجع السابق،ص266 .

[3]– بكري:هو ميشيل كوهين بكري المعروف بإسم إبن زقوط كان صاحب تجارة في أوروبا قدم إلى الجزائر وفتح بها مركز تجاري للمزيد ينظر: أبو شايب أحمد: تاريخ الجزائر والعالم من عهد الدايات إلى الإستعمار الحديث (1671 ــ1912م) ط1، د د ن، الجزائر ،2001م،ص27

[4]– بوشناق: هو نفطالي بوشناق المعروف باسم بوجناح هاجرت أسرته من مدينة لفورنة وإستقرت في مدينة الجزائر في سنة 1723م، إنخرط في عالم التجارة سنة 1782م ، للمزيد ينظر: أبوشايب أحمد، نفسه ص27.

[5]– مبارك الميلي: المرجع السابق، ص247.

[6]–محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 84.

ويذكر الميلي أن بوشناق في فترة حكم باي قسنطينة مصطفى الوزناجي سيطر على تجارة القمح بكامل الشرق الجزائري ولم يعد في إستطاعة أي أحد أن يشتري القمح في مقاطعة قسنطينة دون رضا بوشناق.

وكانا يقدمان إلى فرنسا كل أنواع التسهيلات في الدفع فتذكر المصادر في سنة 1793م تمكنت الشركة اليهودية من تصدير كميات هائلة من الحبوب إلى فرنسا ، إذ تم شحن مائة سفينة من ميناء وهران قدرت حمولتها ب75.000 قنطار من القمح و 60.000 قنطار من الشعير وفي هذا النطاق من المبادلات التجارية تطور الخلاف الفرنسي الجزائري حول تسديد القروض، وإستطاع أثناءه التاجر بكري أن يتحصل على جزء من هذا القرض مقابل خدماته المصرفية وصفقاته التجارية مما زاد في تعميق شقة الخلاف بين الطرفين[1].

وهكذا يتضح لنا بأن اليهود سيطروا على التجارة وكذا الجهاز الإداري بأكمله وتحكموا في تكييفه حسب مصالحهم ، كما أنهم لعبوا دورا كبيرا في تذبذب السياسة الخارجية الجزائرية وتأرجحها وذلك تحت غطاء الإمتيازات الممنوحة لفرنسا.

[1]– مبارك الميلي: المرجع السابق، ص247.

الفصل الثالث

الامتيازات وعلاقتها في توتر العلاقات الفرنسية الجزائرية

- ✓ أولا: مسألة ديون بكري وبوشناق
- ✓ ثانيا: الحصار البحري الفرنسي والحملة على الجزائر
- ✓ ثالثا: سقوط الجزائر

أولا: مسألة ديون بكري وبوشناق

لقد كانت المراكز التي أقامتها فرنسا في السواحل الجزائرية من أهم العوامل التي كانت تثير دوما القلق والإضطراب وتعكر صفو العلاقات الفرنسية الجزائرية، ذلك أن الجزائر تصر حسب العقود المبرمة بين الطرفين على عدم تحصين هذه المراكز وتسليحها، حتى لا تظهر بمظهر الإحتلال، أما فرنسا فبعد أن تمكنت من إقامة مراكزها وتثبيتها تنكرت لهذه الشروط وإتخذت من تلك المراكز وكرا لنشاطها التخريبي، ثم كان تملصها من أداء ما عليها من ديون التي اقترضتها من الجزائر إبان محنتها، سبب في وضع حد لسياسة التفاهم بين البلدين وفاتحة لأزمة شديدة بدأت بحادثة المروحة وإنتهت بحملة والإحتلال عام 1830م[1].

أ. بداية ظهور المسألة:

تعود قضية الديون الجزائرية على فرنسا إلى عهد قيام الثورة الفرنسية عام 1789م، حينما أصيبت فرنسا بإنهيار إقتصادي ومجاعة قاسية نتيجة ما صاحب الثورة الفرنسية من قسوة وإضطهاد في الداخل والحصار الاقتصادي والعسكري اللذين فرضهما عليها الدول الأوروبية المعادية للثورة[2]، لذا خصص المجلس الوطني عشرة ملايين فرنك لشراء الحبوب والقمح من الجزائر، فكلفت قنصلها فاليار (Valiar) أن يسعى لشراء أكبر كمية ممكنة من قمح الجزائر لسد حاجيات الشعب[3].

---

[1]– يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، د م ج، الجزائر، 2007م، ص 119.

[2]– الحاج أحمد شريف الزهار: مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار نقيب اشراف الجزائر (1168–1246ه/ 1754–1830م)، تح: أحمد توفيق المدني، د ط، ش و ل ت، الجزائر، 1794م، ص 52.

[3]– يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ج2 ،المرجع السابق، ص 120.

وكان رد الحكومة الجزائرية الموافقة على هذا متبنية موقف الصديق الحقيقي في هاته الظروف التي تعيشها فرنسا، وهذا من خلال ما عبر عنه الداي حسن باشا في رسالة بعث بها لفرنسا في شهر أكتوبر 1794م وبالتالي قام حسن باشا بفتح جميع الأسواق الجزائرية للفرنسيين، وبالتالي يعني منحهم امتياز تسويق القمح من جميع الأسواق[1].

حيث عرض فاليار الأمر على الداي حسن باشا الذي وضع تحت تصرفه المحصول الفائض من الحبوب وأقرضه ربع مليون فرنك دون فائدة وهذا لشراء كميات أخرى[2]، من الحبوب على أن يستخدم هذا المبلغ في شراء الحبوب من الجزائر[3].

وفي هذا الوقت قد منح حسن باشا الإشراف على تصدير الحبوب إلى فرنسا من طرف التاجرين اليهوديين بكري وبوشناق، وبهذا تصبح فرنسا تقوم بالدفع لشركة بكري وبوشناق بدلا من حكومة الجزائر[4]، وهذا يعني أن اليهوديين تمتعا بإمتيازات إقتصادية كبيرة من قبل الداي[5]، وهنا أصبحت فرنسا تزود بشحنات القمح حتى جعلوا من فرنسا تستفيد من قرض إجمالي بقيمة خمسة ملايين فرنك، من الداي حسن بدون فوائد إضافة إلى شحنات القمح العديدة التي أنقذت إقليم الوسط الفرنسي[6].

---

[1]– جمال قنان: العلاقات الجزائرية الفرنسية 1790–1830م، المرجع السابق، ص 274.

[2]– عزيز سامح ألتر: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية ، تر : محمود علي عامر ، ط1 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان،1989 م ، ص 567.

[3]– أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط3، ش و ل ت، الجزائر، 1982م، ص 13.

[4]– عزيز سامح ألتر: المرجع السابق، ص 567.

[5]– كورين شوفاليه: ثلاثون سنة الأولى لقيام دولة الجزائر، 1510–1541م، تر: جمال حمادنة، د ط، د م ج، 2007م، ص 67.

[6]– بن صحراوي كمال: الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر وآخر عهد الدايات، مذكرة لنيل الماجستير، تاريخ حديث، إشراف: دحو فغرو، المركز الجامعي مصطفى اسطمبولي، جامعة معسكر،الجزائر، 2007–2008م، ص 115.

ب. تطور مسألة الديون:

كان اليهوديان بكري وبوشناق يحرصان على توثيق الصداقات بالشخصيات الكبيرة في بارس حتى يضمنوا إسداد ديونهم في مواعيدها ودفع فوائد كبيرة عنها، وإعتمد الداي عليهم في هذه المهمة[1]، وما لبثت القضية أن تحولت إلى مشكلة البلدين حيث طالب الداي الجديد مصطفى باشا من فرنسا تسديد ديونها إلا أن فرنسا عرضت دفع ديون بكري كلها والمتمثلة في 12.179.45 فرنك نقدا أو خمسون ألف ليرة، كل أسبوع حتى ينتهي[2]، إلا أن قيام الحملة الفرنسية على مصر 1798م، آلت دون تحقيق ذلك[3].

لتعود المفوضات في سنة 1800م لمطالبة الداي مصطفى على ضرورة تصفية الديون، إلا أن تاليران وزير الخارجية الفرنسي ما طلا في حل القضية و اخفى أنه تآمر مع اليهود لتسوية ديونهم أولا في الوقت الذي كان الداي يلح فيه لاستيفاء ديونه[4]، إلا أن فرنسا في 1801م أبرمت معاهدة صداقة وتعهدت بدفع الديون إضافة إلى هذا مشكلة باستيون حيث أن الفرنسيين لم يستطيعوا تنظيم إستغلال هذا الإمتياز إلا أنه لم تسوى المشكلة وانقطع الحديث عنها بسبب توتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا[5].

---

[1]– صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر للجزائر، تونس والمغرب الأقصى، ط 6، مكتبة الأنجلو مصرية، 1993م، ص 79.

[2]– جمال قنان: العلاقات الجزائرية الفرنسية 1790–1830م، المرجع السابق، ص 289.

[3]– محمد محمود السروجي: التنافس البريطاني الفرنسي في البحر المتوسط، مجلة المؤرخ، ع4، بغداد، العراق،1577م، ص21.

[4]– صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 58.

[5]– جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619–1830م، المرجع السابق، ص 242.

لتعود من جديد هذه العلاقات حيث أرسلت فرنسا قنصلا جديدا إلى الجزائر هو بيار دوفال[1]، سنة 1816م كلفته بحل قضية الديون وكذا محاولة إقناع سلطات الجزائر برد إمتياز إستغلال الباستيون، وإفتكاكه من أيدي الإنجليز، وعلى الرغم من مطالب الداي بالديون إلا أنه لم يحصل على أي شيء، فإن هذا القنصل اتفق مع بكري وبوشناق على أن تقوم الحكومة الفرنسية بتسديدها وبالفعل قامت الحكومة بتسديد أقساط إلى بكري وبوشناق دون أن تدفع شيئا للخزينة الجزائرية وأبقت جزءا من الدين تحت الرهن في حالة ما إذا كان هناك أشخاص أو شركات لهم دين على بوشناق وبكري[2].

وإعتبر الداي هذا العمل إهانة للجزائر وإهمالا لمصالحه وحقوقه وطالب بدفع الديون وفي هذه الظروف السيئة وعدم إلتزام فرنسا بدفع الديون قام الدوق دي موموراس إلى الداي حسن في 20 أفريل 1822م يطالب بحق في المركز لفرنسا وإعتبرها ملك لفرنسا بالرغم من ضياع عقد التمليك منها جراء حوادث النهب التي وقعت على ممتلكات الشركة الإفريقية عند القطيعة ولكن في المقابل فإن فرنسا تملك نسخة من حكم قضائي أصدرته محكمة عنابة عام 1810م والذي إعترفت فيه بشرعية ملكية فرنسا لهاته المباني، إلا أن الداي رد على هذا وأعتبر المباني هي أملاك الدولة أعطيت كمنحة لمستغلي الباستيون[3].

في ظل هذه الظروف طالب الداي بحل مسألة الديون فقام بإرسال رسالة لملك فرنسا في 26 أوت 1826م، يعلمه فيها عن سخطه وقلقه حول الديون المترتبة على فرنسا

---

[1]– دوفال: هو شخصية مشهورة بالمؤامرات الدنيئة والخبث وسوء فساد يجيد اللغة التركية، للمزيد ينظر إلى: عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: المرجع السابق، ص 266.

[2]– مبارك بن محمد الهلالي الميلي: المرجع السابق، ص 271.

[3]– جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619–1830م، المرجع السابق، ص 266.

نحو الجزائر، وأيضا إحتج على ما قامت به من تدعيم المركز الفرنسي للقالة وحشده بالأسلحة والذخائر الحربية، وذلك بعد خرق نصوص المعاهدات إلا أن هذه المحاولة لم تلقي أي رد[1].

ولما رأى الداي أن جميع محاولاته وأقواله هذه ذهبت سدى، حيث قام بجمع كل الأطراف المتواطئون في قضية الديون ضد الجزائر، كما إتخذ موقفا حاسما إتجاه حركة سير السفن والمراكب الفرنسية، ومنعها من التجول على ساحل الجزائر، وعمل على تضييق على مراكزها التجارية بالسواحل وأذاع بيانا يسمح فيه لجميع الدول بصيد المرجان الموجود بهذا الساحل، مستثنيا بذلك فرنسا[2].

ويبدوا أن هذه المناورة الدنيئة والخطة التي دبرتها الشركة اليهودية بالاشتراك مع القنصل دوفال ورأسها في باريس تاليران، الذين خانوا الداي وخزينة الجزائر وإستحوذ اليهوديون على المبالغ التي هي من حق الخزينة الجزائرية لذا طالب الداي من الحكومة الفرنسية سحب قنصلها وتوجيه اليهوديين للجزائر بعد أن فرا من الجزائر وإعتبارها أنه ليس وسيطين الدولة الجزائرية[3].

ج. حادثة المروحة:

في ظل الظروف التي تشهد توتر في العلاقات بين البلدين لتحدث واقعة تؤثر في مجرى العلاقات بين البلدين، وهو أنه بمناسبة عيد الفطر في 22 أفريل 1827م، وكتقليد

[1]– عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: المرجع السابق، ص 348.

[2]– نفسه، ص 349.

[3]– مبارك بن محمد الهلالي الميلي: المرجع السابق، ص 272.

حظر جميع القناصل الأوروبيين إلى القصر لتقديم التهاني بمناسبة حلول العيد فإستقبلهم الداي، ومن بينهم حظر القنصل الفرنسي بيار دوفال[1].

فبعد أن قدم له التهاني بمناسبة عيد الفطر، جرى حديث بينهما عن عدة قضايا وهي حجز رياس باخرة تحمل علم فرنسي كما أثار الداي قضية التحصينات العسكرية التي قامت بها فرنسا في المراكز التجارية بالقالة والتي تهدف إلى الإعداد لاحتلال الجزائر، إضافة إلى هذا مسألة الديون حيث أن الداي لم يتلقى جوابا على الرسالة التي كان قد وجهها للحكومة الفرنسية، فأجابه القنصل بالنفي[2]، ثم أضاف قائلا له بأن حكومته تفضل أن ترسل أسطولها وجيوشها إلى الشواطئ الجزائرية فترفع أعلامها فوقها فأثار هذا غضب الداي عندئذ ولطم القنصل الفرنسي على رأسه بالمروحة التي كانت بيده في تلك اللحظة، وأمره بمغادرة بلاده فورا[3].

ونتيجة لهذه الحادثة إعتبرتها فرنسا إهانة لها فكان الرد سريعا من فرنسا بإرسال أسطولها أمام الجزائر بقيادة كولي وفرض الحصار على الجزائر[4].

ثانيا: الحصار الفرنسي والحملة على الجزائر

يعود تاريخ الحصار البحري إلى يوم 16 جوان 1827م الذي ضرب على الشواطئ الجزائرية طيلة سنوات ثلاث سبقت نزول الجيش الفرنسي بسيدي فرج يوم 14

---

[1]– سيمون بفايفر: مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، تر تق: أبو العيد دودو، د ط، دار الهومة، الجزائر، 2009م، ص 38.

[2]– مبارك بن محمد الهلالي الميلي: المرجع السابق، ص 273.

[3]– سيمون بفايفر: المصدر السابق ، ص 39.

[4]– أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الإحتلال) ، المرجع السابق ، ص 24.

جوان 1830م وبدأ الحصار بعد شهر ونصف من فرض الداي حسين إعطاء ترضية للأسطول الفرنسي الراسي بساحل مدينة الجزائر[1].

ومهما كانت الأسباب التي دفعت فرنسا إلى فرض حصارها على السواحل الجزائرية فهو في حقيقته ليس سوى حلقة من حلقات المشاريع الفرنسية للإستيلاء على الجزائر[2]، وتعود تلك المشاريع إلى الإمتيازات التي حصل عليها الفرنسيون سواء كانوا تجارا أو قناصلة أو أسرى[3]، فقد قدم سنة 1827م مشروع بيار دوفال والذي أصر على ضرورة ضرب الحصار البحري على مدينة الجزائر بإعتباره الوسيلة الوحيدة لإخضاع هاته الأخيرة[4]، ضف إلى ذلك مشاريع أخرى جاءت لتعزيز الحصار كمشروع دي لافروني 1827م ومشروع اللجنة العسكرية في 14 أكتوبر 1828م[5].

وفي تلك السنة أرسلت فرنسا الضابط كولي إلى الجزائر ليملي مطالب حكومته إلى الداي المتمثلة فيما يلي:

– أن يرسل وفدا من كبار الموظفين إلى مقر القنصلية الفرنسية ويقدم إعتذارا رسميا للقنصل دوفال نتيجة الخلاف الذي وقع بينهما بسبب عدم تسديد الديون التي ظلت معلقة على عاتق فرنسا.

---

[1]– صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر، د ط، دار العلوم، عنابة،الجزائر، د ت، ص 187.

[2]– عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: المرجع السابق، ص 382.

[3]– نصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 321.

[4]– الغالي الغربي: العدوان الفرنسي على الجزائر، طبعة خاصة، دار الهومة، الجزائر، 2007م، ص 77.

[5]– بنور فريد: المخططات الفرنسية اتجاه الجزائر 1782–1830م، د ط، مؤسسة كوشكار، د م ن، 2008م، ص 8.

– أن يرفع الراية على القلاع الجزائرية وقصر الداي وتطلق بعد ذلك مائة طلقة مدفعية تحية للأسطول الفرنسي وذلك خلال مدة 24 ساعة غير أن الداي رفض شروط الحكومة الفرنسية والتي كانت تسعى لاحتكار امتيازات في الجزائر ولو بالقوة[1].

كان رد الداي على ذلك إصدار أوامره بهدم المؤسسات التجارية والمصارف الفرنسية في القالة وعنابة بعد أن أجلى عنهما الجالية الفرنسية[2].

قد حاول الأسطول الجزائري فك الحصار الذي ضرب على الموانئ الجزائرية، ذلك أنه لم يكن مقصور على ميناء الجزائر بل شمل جميع الموانئ أين قيمت الشركات الفرنسية، وذلك بالرغم من الأضرار التي لحقت بالجزائر إلا أن الحكومة الفرنسية لم تصل إلى نتيجة، كما ألح معارضو الحكومة الفرنسية والتجار على ضرورة رفع الحصار نظرا للأضرار البالغة التي ألحقت بالتجارة الفرنسية، فقد قدرت الخسائر ب 7 ملايين فرنك سنويا هذا ما جعلهم يقترحون على حكومتهم شن حملة عسكرية ضد الجزائر في 1830م وهذا من أجل تخلص فرنسا من تسديد الديون التي تورط فيها اليهوديان بكري وبوشناق[3].

ويبدو لنا أن الحصار الفرنسي للموانئ الجزائرية كانت له تأثيرات سلبية على الأوضاع الاقتصادية في الجزائر وكانت لتلك التأثيرات أحداث ضاربة مهدت إلى نجاح الحملة العسكرية.

---

[1]– صالح فركوس: المرجع السابق، ص 187.

[2]– محمد زروال: المرجع السابق، ص 94.

[3]– عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،لبنان، 1997، ص 84.

انطلقت الحملة الفرنسية من ميناء طولون يوم 25 ماي 1830م وكان على رأسها وزير الحربية الكونت دي بورمون[1]، ولقد لعبت الجوانب الاقتصادية دورا قويا في إقدام فرنسا على الحملة على الجزائر، ويظهر هذا بوضوح في الدراسة التي نشرها السيد تاليران في شهر جويلية من عام 1797م، والتي كان عنوانها: "محاولة حول الامتيازات التي يمكن الحصول عليها من جراء إنشاء مستعمرات جديدة في الظروف الحالية"[2].

فمن خلال هذا يتبين لنا أن فرنسا إستغلت الإمتيازات كمظهر لغزو الجزائر وهذا ما أكده وزير الخارجية الفرنسي كليرمون دي طونير إلى الملك شارل العاشر في 1728م بأنه توجد مراسي عديدة على السواحل الجزائرية الطويلة التي يعتبر الإستيلاء عليها فائدة كبيرة، كما تحتوي أراضيها على مناجم غنية بالحديد والرصاص ويتوفر فيها الملح والبارود مما يسهل علينا فتح آفاق لمبادلة منتجات مصانعنا بمنتجات أخرى غريبة[3].

وبتاريخ 14 جوان 1830م نزلت الحملة[4] في خليج صغير يدعى سيدي فرج غربي العاصمة وقد إحتوت على 37.000 جندي و100 سفينة حربية و500 سفينة تجارية تحمل المؤن ولم تكن الجزائر تتوقع الخطر منه لذلك لم يكن محروسا ولا محصنا[5].

فكانت تعتقد أن الجيش الفرنسي سيهاجم الجزائر من البحر فأعدت العدة ولكن جاء من الخلف فإضطرت إلى تعديل خطتها غير أنها لم تنجح[6].

---

[1]– أبو القاسم سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان،2004م، ص 18.

[2]– عمار بوحوش: المرجع السابق ، ص ص 84،85.

[3]– أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل الإنهيار، المرجع السابق ، ص 193.

[4]– جمال قنان: دراسات في المقاومة والإستقلال، د ط، منشورات المتحف الوطني، الجزائر، 1988م، ص 11.

[5]– أبو القاسم سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر، المرجع السابق، ص 19.

[6]– حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تع: محمد العربي الزبيري، ط2، ش و ن، الجزائر، 1922م، ص 187.

ثالثا: سقوط الجزائر

في ظل غياب خطة عسكرية دفاعية وإتخاذ الإحتياطات اللازمة لمنع الحملة من النزول إلى البر، نجح الفرنسيون دون مقاومة تذكر واستولوا على سيدي فرج وانتصروا على الداي في "سطاوالي"، فأرسل الداي إلى دي بورمون يعرض عليه الصلح والتنازل على كل الديون والدفع نقدا كتعويض عن الاعتذار، وإعطاء جميع الإمتيازات للتجارة الفرنسية وتعويض جميع النفقات المترتبة عن الحملة لكم دي بورمون أبى إلا الإستسلام للداي وتسليم العاصمة[1].

وبعد معركة سطاوالي زحف الفرنسيون نحو الجزائر وإضطر الداي حسين إلى توقيع معاهدة الإستسلام يوم 5 جويلية 1980م التي بموجبها سلم الداي القلاع وحصون العاصمة وكذا الميناء وهذا ما جاء في البند رقم1 من معاهدة الإستسلام: "يسلم حصن القصبة وجميع الحصون الأخرى التابعة للجزائر وكذا ميناء هذه المدينة إلى الجيوش الفرنسية هذا الصباح على الساعة العاشرة، لتدخل الجزائر مرحلة الإحتلال الذي دام مدة 132سنة[2].

[1]– صالح فركوس: المرجع السابق، ص 188.

[2]– عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: المرجع السابق، ص 404.

خـــاتمة

خاتمة:

بعد معالجتنا لموضوع الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال العهد العثماني خلصنا إلي جملة من النتائج يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- حدوث تقارب عثماني فرنسي في عهد السلطان سليمان القانوني، بفعل الصراع الذي شهدته أوروبا بين إسبانيا وفرنسا، دعي هذا الأمر لتقرب فرنسا من الدولة العثمانية وجعلها حليف يقف بجانبها ضد اسبانيا هذا ما نتج عنه حدوث علاقات بين الدولة العثمانية و فرنسا مبنية علي المصالح المتبادلة و إبرام المعاهدات التي نصت علي منح الإمتيازات لرعايا الفرنسيين في الدولة العثمانية و كانت أولها سنة 1536م.

- التقارب العثماني الفرنسي جعل فرنسا تدعي بأن لها وجود في الأراضي الجزائرية باعتبارها أرض تابعة لدولة العثمانية .

- إنشاء حصن الباستيون من طرف الإخوة لانش 1561م، وذلك بعد موافقة السلطان العثماني علي قيامه لكن وفق شروط إلا أن فرنسا لم تحترم هذه الشروط وبدأت بتحصين المركز وتسليحه ولهذا إضطرت السلطات الجزائرية إلي هدمه .

- توسط الدولة العثمانية لإعادة بناء الباستيون ذلك من خلال إبرام معاهدة الإمتيازات بين السلطان أحمد الأول وملك فرنسا هنري الرابع في سنة 1604م التي نصت بشكل صريح علي إنشاء مراكز تجارية لصيد المرجان في السواحل الشرقية للجزائر.

- إستغلال إمتياز الشرق الجزائري من طرف مجموعة من الشركات الاقتصادية الفرنسية وعملت هذه الأخيرة علي إحتكار المبادلات التجارية .

- عرفت المبادلات التجارية تنوع بنسبة لصادرات نحو فرنسا خاصة المصدرة من الشرق الجزائري بحكم تمركز المؤسسات التجارية وغيناها بالمواد الأولية ،أما بالنسبة لواردات الجزائر كانت عبارة عن مواد مصنعة .

- ظلت حركة التصدير متواصلة رغم توتر العلاقات، هذا ماادي الي تقهقر تجارة الجزائر الخارجية وإزدهار التجارة المرسيلية بفعل إنخفاض أسعار المواد الأولية، إلى جانب تحكم التجار اليهود والشركات التجارية في الأسعار والأسواق الجزائرية.

- تمتعت شركة بكري وبوشناق بثقة من طرف مسؤولي الايالة وحصولهم علي إمتيازات إقتصادية جعلتهم يحتكرون جزء كبير من العمليات التجارية ، كما كان لهم دور فعال في توتر العلاقات وتأزمها بين البلدين من خلال مسألة الديون .

- مطالبة فرنسا بأملاكها في الايالة الجزائرية المتمثلة في المراكز التجارية وإعتبار حق لفرنسا وجب الحصول عليها هذا ما زاد في توتر العلاقات بين البلدين .

- الإمتيازات التي قدمتها الجزائر لفرنسا في ظل الدولة العثمانية كان في بدايتها عبارة عن مساعدات لتصبح فيما بعد حقوقا في نظر فرنسا وجب الحصول عليها .

- تأزم العلاقات وصعوبة حل المشاكل بطريقة سلمية، لذا توجهت فرنسا إلى أسلوب العداء وفرض حصار البحري وتجهيز حملة انتهت باحتلال الجزائر 1830م.

- كان للامتيازات علاقة وثيقة بالاستعمار في الجزائر، حيث إستخدمت كوسيلة هامة لدعم النفوذ الفرنسي في الجزائر.

الملاحق

الملحق رقم (1): رسم تخطيطي لحصن الباستيون [1]

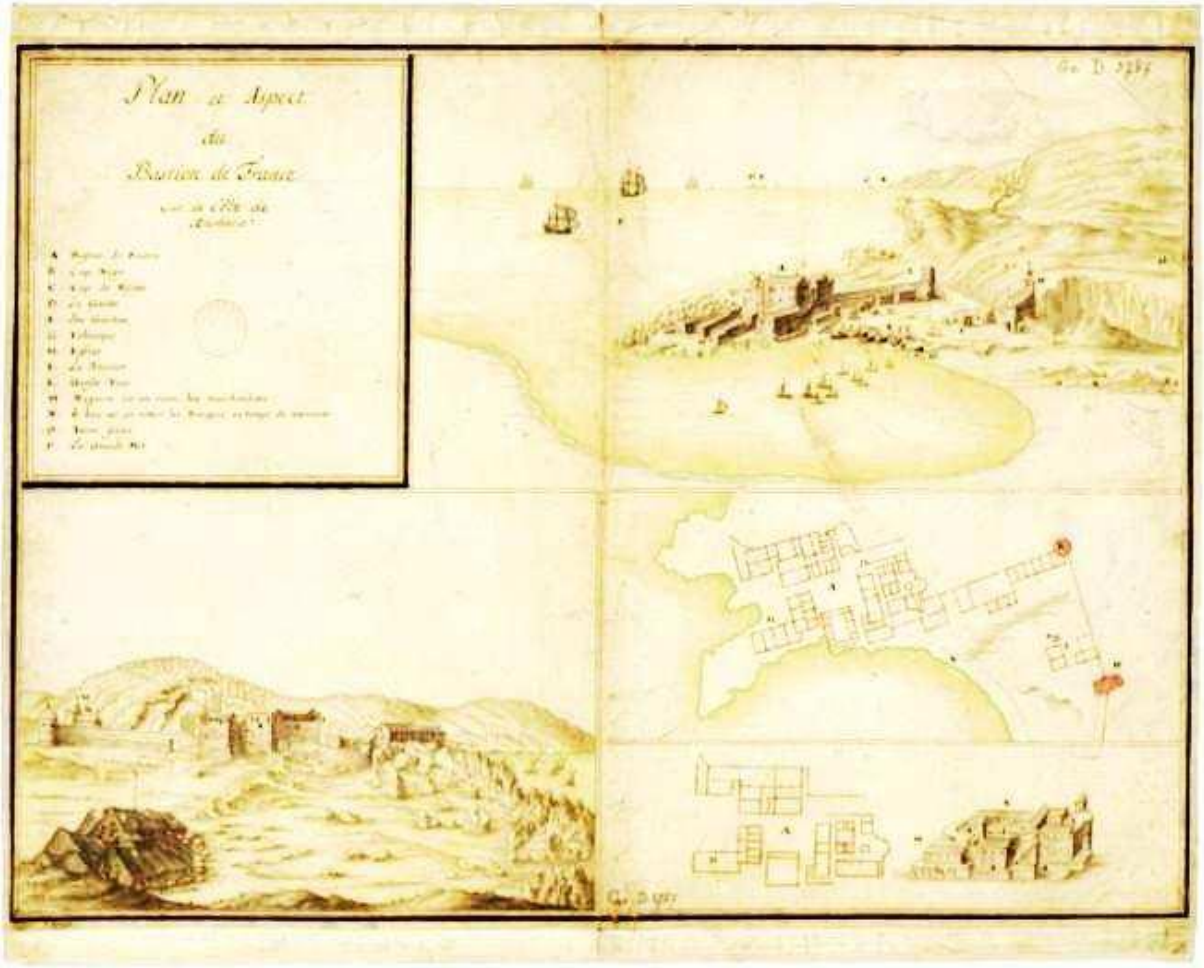

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

1- الشيخ لكحل : المرجع السابق ، ص 116

الملحق رقم (2): رسم تخطيطي لمركز القالة .[1]

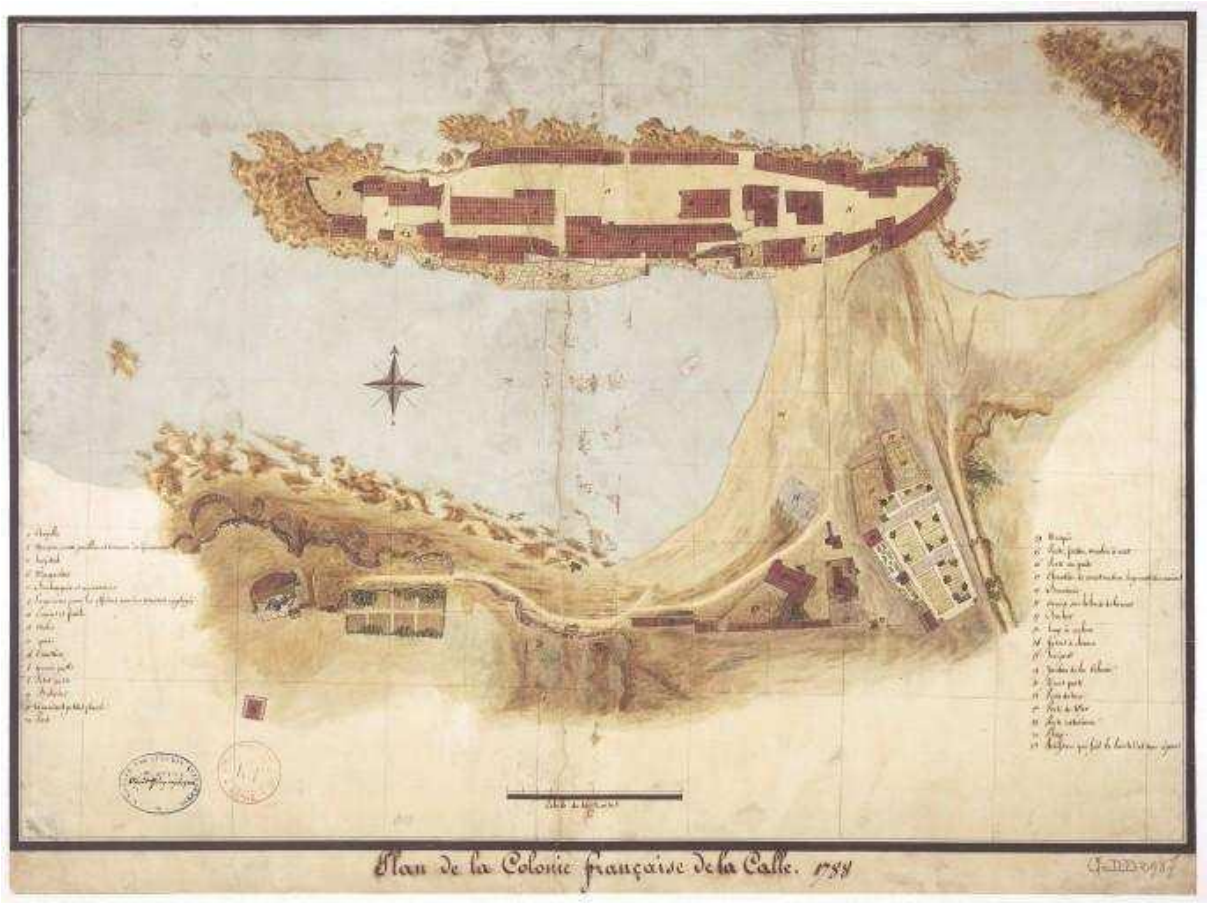

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

[1] – نفسه : ص117 .

الملحق رقم (3): خريطة توضح أماكن تواجد وكالة الباستيون وملحقا خلال النصف الأول من القرن السابع عشر [1]

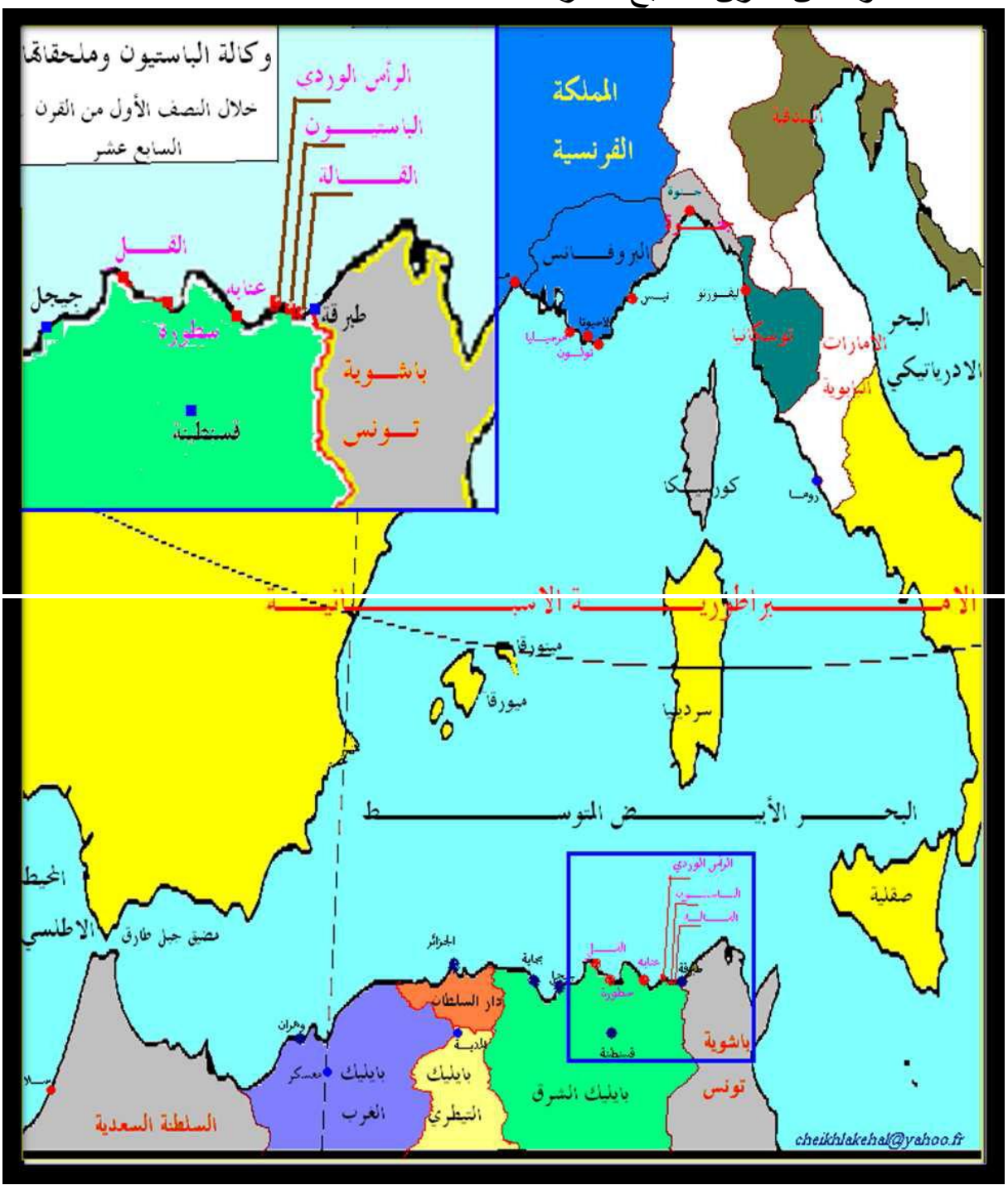

[1] – نفسه: ص 118 .

الملحق رقم (4) : جدول: يمثل المعاهدات التجارية المبرمة بين الجزائر وفرنسا خلال (1604-1830م) [1].

رقم المعاهدة	تاريخ توقيعها	بنودها
1	19 سبتمبر 1628م	12
2	7 جويلية 1640م	23
3	29 فيفري 1661م	26
4	11 مارس 1679م	13
5	23 أفريل 1684م	14
6	1 ديسمبر 1686م	14
7	5 ماي 1690م	13
8	1695م	16
9	إقرار معاهدة 1695 في 6 أفريل 1718م	/
10	إقرار معاهدة 1718 في مارس 1724م	/
11	إقرار وتثبيت معاهدة 1731م	/
12	إقرار وتثبيت معاهدة 1695 في 23 مارس 1767م	/
13	إقرار وتثبيت معاهدة 1695 في 10 جوان 1768م	/
14	إقرار وتثبيت معاهدة 1695 في 17 مارس 1817م	بند إضافي في معاهدة 1695
15	26 أكتوبر 1817م	
16	24 جويلية 1820م	
17	5 جويلية 1830م	

[1]- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، المرجع السابق.

قائمة المصادر والمراجع

قائمـــة المصـــادر والمراجع

1- قائمة المصادر:

- القرآن الكريم

1- البكري أبي عبيد: المغرب في ذكر بلاد المغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة،مصر.

2- البوني أحمد بن قاسم: الدرة المصونة في علماء وصلحاء بونة، تحقيق: سعد بوفلاقة، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة،الجزائر، 2007م.

3- بفايفر سيمون: مذكرات جزائرية عشية الإحتلال، ترجمة وتحقيق: أبو العيد دودو، دار الهومة، الجزائر، 2009م.

4- ج.أ و.هابنسترايت: رحلة العالم الألماني هابنسترايت إلى الجزائر، تونس وطرابلس (1145ه ــ1732م)، تعريب: نصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس.

5- حليم بك إبراهيم: تاريخ الدولة العثمانية العلية (التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية)، ط 1، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، 1988م.

6- خوجة حمدان بن عثمان: المرآة، تعريب: محمد العربي الزبيري، ط 2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1922م.

7- الزهار الحاج شريف: مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار نقيب أشراف الجزائر (1168ه ــ1246ه/1754م ــ1830م)، تحقيق: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1794م.

8- سبنسر وليام: الجزائر في عهد رياس البحر، تحقيق: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006م.

9- شوفاليه كورين: ثلاثون سنة الأولى لقيام الدولة الجزائرية 1510 ــ1591، ترجمة: جمال حمادية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م.

10- العنتري محمد بن صالح: فريدة المنسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، تحقيق: يحي بوعزيز، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.

11- بن عبد القادر الجزائري محمد: التحفة الزائرة في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، ترجمة: ممدوح حقي، جزء 1، منشورات ثالة، الجزائر، 2007م.

12- فريد بك المحامي محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان،1981م.

13- الفاسي الوزان لحسن بن محمد: وصف إفريقيا، ج 2، ط 2 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت،لبنان، 1983م.

14- كربخال لمارمول: إفريقيا، ترجمة: محمد حجي وآخرون، ج 3، دار المعرفة، الرياض،السعودية،1984م.

15- وليام شالر: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816 ــ 1824م، تحقيق وتقديم: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982م.

2- قائمة المراجع

أ- **باللغة العربية:**

1- إينالجيك خليل :تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار، ترجمة محمد الأرناؤوط، ط1، دار المدار الاسلامي ،لبنان ، 2002م.

2- بوعزيز يحي : الموجز في تاريخ الجزائر ،ج2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007م.

3- بوعزيز يحي : العلاقات الجزائرية الخارجية مع دول ومماليك أوروبا 1500-1830م ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،دت.

4- بوحوش عمار : التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م ،ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،لبنان،1997م.

5- بنور فريد : المخططات الفرنسية تجاه الجزائر 1782 -1830 م، مؤسسة كوشكار ، 2008م.

6- بورا يوعبد الحفيظ : مدينة قسنطينة في أدب الرحلات ، ط2 ،مداد بونيفارستي براس ، قسنطينة ،الجزائر، 2013م.

7- الجوهري يسرى : شمال إفريقيا ،ط6 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ،1980 م.

8- الجيلالي عبد الرحمن : تاريخ الجزائر العام ،ج3 ، دار الأمة ، الجزائر ،2010م.

9- الجندلي محمد : عنابة في سياق التاريخ وعمق جغرافيا من قديم والوسيط ،ج1، منشورات بونة ، الجزائر ، 2008م.

10- جوليان شارل أندري: تاريخ إفريقيا الشمالية(تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من الفتح إلى 1830،ترجمة : محمد مزالي بشير بن سلامة ، دار النشر التونسية، تونس،1983م.

11- حضرة عزتلو يوسف بك أصاف : تاريخ سلاطين بني عثمان ، تقديم : محمد زينهم محمد عزب ، ط 1 ، مكتبة مديولي ، قاهرة ،مصر، 1995م.

12- حسون علي : تاريخ الدولة العثمانية ، ط 4 ، المكتبة الإسلامية ، بيروت ،لبنان، 2002م.

13- خير فارس محمد : تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الإحتلال الفرنسي ، ط 1، مكتبة دار الشرق ، سوريا ، 1969م.

14- ربيع حسين محمد : دراسات عن تاريخ الدولة البيزنطية ، دار النهضة العربية ، مصر ، 1983م.

15- رائسي أدريس الناصر : العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر ، ط 1 ، دار الهادي ، لبنان ، 2007م.

16- زروال محمد : العلاقات الجزائرية الفرنسية 1790ــ1830 ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 2009م.

17- الزبيري العربي محمد : التجارة الخارجية للشرق الجزائري ، الشركة الوطنية للنشر ، الجزائر ، 1972م.

18- سامح ألتر عزيز : الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية ، ترجمة : محمود علي عامر ، ط 1 ، دار النهضة العربية ، بيروت ،لبنان، 1989م.

19- سعد الله أبو القاسم : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، ط 3 ، الشركة الوطنية للنشر ، الجزائر ، 1982م.

20- سعد الله أبو القاسم : خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1830 ــ 1962 ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ،لبنان، 2004م.

21- سعيدوني ناصر الدين : ورقات جزائرية ، ط 1 ، دار البصائر ، الجزائر ، 2009م.

22- سعيدوني ناصر الدين : دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في الفترة الحديثة والمعاصرة ، ج 2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر .

23- سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي : الجزائر في تاريخ العهد العثماني ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ،1984م.

24- سليماني أحمد : النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني ، دحلب ،الجزائر 1993م.

25- السيد محمود محمد : تاريخ الدولة العثمانية ، ط 1 ، مكتبة الأداب ، القاهرة ، 2010م.

26- أبو شايب أحمد : تاريخ الجزائر والعالم من عهد الدايات إلى الإستعمار الحديث (1671ــ1912) ،ط 1 ، الجزائر ، 2001م.

27- شويتام أرزقي : نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل الإنهيار 1800ــ 1830 ، دار الكتاب العربي، الجزائر ،دت

28- شويتام أرزقي : المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني ، ط 1 ، دار الكتاب ، الجزائر ، 2009م.

29- الشناوي عبد العزيز محمد : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج 2 ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2004م.

30- طقوس سهيل : تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة ، ط 1 ، دار النفائس ، بيروت ، 2013م.

31- عبد العزيز عمر : دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، ط 1، دار النهضة العربية بيروت ، 1990م.

32- العزاوي قيس جواد : الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط ، ط 2 ، دار العربية للعلوم ، بيروت ، 2003م.

33- العسلي بسام : خير الدين بربروس (الجهاد البحري) ، ط 1 ، دار النفائس ، لبنان ، 1980م.

34- العقاد صلاح : المغرب العربي في تاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى)، ط 1 ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1993م.

35- عباد صالح : الجزائر خلا ل الحكم التركي 1519 ــ 1830 ، ط 2 ، دار الهومة ، الجزائر 2007م.

36- عمورة عمار : موجز في تاريخ الجزائر ، ط 1 ، دار ريحانة ، الجزائر ، 2002م.

37- الغربي الغالي : العدوان الفرنسي على الجزائر ، طبعة خاصة ، دار الهومة ، الجزائر ، 2007م.

38- فركوس الصالح : المختصر في تاريخ الجزائر ، دار العلوم ، عنابة ،الجزائر،دت

39- فهمي نعيم زكي : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)، المكتبة العربية ، مصر ، 1973م.

40- قنان جمال : معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619ــ1830م ، دار الهومة، الجزائر ، 2010م.

41- قنان جمال : العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790 ــ 1830 ، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر ، الجزائر ، 2005م.

42- قنان جمال : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 ــ 1830 ، دار الهومة ، الجزائر 1990م.

43- قنان جمال : دراسات في المقاومة و الإستقلال ، منشورات المتحف الوطني ، الجزائر ، 1988م.

44- الميلي محمد مبارك : تاريخ الجزائر القديم والحديث ، ج 3 ، مكتبة النهضة ، الجزائر،دت، .

45- المدني أحمد توفيق : محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766 ــ1791 ، عالم المعرفة ، الجزائر ، 2010م.

46- المدني أحمد توفيق : هذه هي الجزائر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ،مصر، 2000م.

47- المدني أحمد توفيق : كتاب الجزائر ، دار العمبرية، دت .

48- نايت بلقاسم مولود بقاسم : شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830 ، ج 2،ط2 ،دار الأمة ،الجزائر،2007م.

49- نافع أحمد غيثاء : العلاقات العثمانية المملوكية ، ط 1 ، المكتبة المصرية ، بيروت ،لبنان، 2005 م.

50- يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة : عدنان محمود سليمان ، مجلد 1 ، ط 1 ، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل ، تركيا ، 1988م.

51- ياغي إسماعيل أحمد : الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث ، ط 2 ، مكتبة العبيكان ، الرياض ،السعودية، 1992م.

52- ياغي إسماعيل أحمد : العالم العربي في تاريخ الحديث ، ط 1 ، مكتبة العبيكان ، الرياض ،السعودية، 1997م.

53- يحي جلال : تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 1999م.

ب- **باللغة الفرنسية:**

H.D.Degramant : Corespondance des consuls D'Alger (1690-1742), Parise, 1890.

3- المجلات والدوريات

1- ربيع وليد خالد : الحصانات والإمتيازات الدبلوماسية في الفقه الاسلامي والقانون الدولي ، مجلة الفقه والقانون ،جامعة الكويت ، الكويت .

2- سعد الله أبو القاسم : النشاط العسكري والتجاري للجزائر في القرن 18 م ،المجلة التاريخية المغربية ، عدد 33.34، تونس ، 1984م.

3- السروجي محمود محمد : التنافس البريطاني والفرنسي في البحر المتوسط ، مجلة المؤرخ ، عدد4، بغداد ،العراق،1577م.

4- سيدهم فاطمة الزهراء : موارد إيالة الجزائر المالية مطلع القرن التاسع عشر ، دورية كان التاريخية ، عدد 13 ، 2011 م.

5- د يفل سميحة: المنسوجات العثمانية بمدينة قسنطينة ،مجلة بوليكرومي، عدد1،المتحف العمومي الوطني ،2012 م.

4-المعاجم والموسوعات

1- صابان سهيل : المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض،السعودية، 2000م.

2- الكيالي عبد الوهاب وآخرون : الموسوعة السياسية ، ج 4، المؤسسة العربية ،بيروت،لبنان،1990م.

3- ناصر حسن محمد وآخرون : الموسوعة العربية المسيرة ، ج4، ط 1، المكتبة العصرية ، بيروت ،لبنان، 2010م.

4- الموسوعة العربية العالمية : مجلد 1، ط 2، مؤسسة أعمال للنشر والتوزيع ، السعودية ، 1999م.

5-وجدي محمد فريد :دائرة معرف القرن 20،عدد 14 ،مجلد 8،دار الفكر ،بيروت،لبنان ،دت.

5-الرسائل الجامعية

1- حسنة كمال: العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث 1789 ــ1807، مذكرة لنيل ماجستير، تاريخ، إشراف: عائشة غطاس، جامعة الجزائر، الجزائر،2005 ــ2006م.

2- بن سعيدان محمد: علاقات الجزائر مع فرنسا (1070 ــ1170ه/1659ــ1756م)، مذكرة لنيل ماجستير، تاريخ الحديث ، إشراف: عمار بن خروف، المركز الجامعي ، غرداية ،الجزائر، 2011- 2012م.

3- سرير أحمد سهيلة ، حاج بن فطيمة فتيحة: الامتيازات الأجنبية ودورها في سقوط الدولة العثمانية بين الآثار الإيجابية و السلبية (10-13ه /16-19م) ، مذكرة لنيل الماستر، تاريخ الحديث والمعاصر ، إشراف: نادية طرشون، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2014ــ2015م.

4- بن صحراوي كمال: الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر أواخر عهد الدايات، مذكرة لنيل ماجستير، التاريخ الحديث ، إشراف :دحو فغرو ، المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي، جامعة معسكر، الجزائر، 2007-2008م.

5- غطاس عائشة: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)، رسالة لنيل شهادة ماجستير، تاريخ الحديث، إشراف: مولاي بالحمسي، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 1984 -1985م.

6- لكحل الشيخ : نشاط وكالة الباستيون وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن(11ه /17م) مذكرة لنيل الماجستير، تاريخ الحديث، إشراف: إبراهيم سعيود، جامعة غرداية ،الجزائر، 2013/2012م.

الفهـــارس

- ✓ فهرس الأعلام
- ✓ فهرس الأماكن
- ✓ فهرس المحتويات

فهرس الأعلام

(أ)

_ آل فالو:12.

_ آل هابسورج : 12.

_ أوجين بلانتي : 19.

_ أحمد الأول : 20،25.

_ أنطوان :22.

(ب)

_ بول ماسون :19،34.

_ بكري :45،49،50،51،55.

_بوشناق : 45،49،50،51،55.

_ بياردوفال :51، 52،53،54.

(ت)

_ تاليران :52،56.

(ج)

_ جان فرنجياني:14.

_ جان دي لافوري :15.

(ح)

_ حسين باي :29.

_ حسن باشا: 49، 51.

(خ)

_ خالد بن زكريا :25.

_ خضر باشا:25.

(د)

_ دي لا فوري:19.

_ دي كوكيل :27.

_ دي حسين :54،57.

_ ديبورمون :57.

(س)

_ سليم الأول :11.

_ سليمان القانوني:12،14،23

(ش)

_ شارل الخامس :13،14،15،19،22.

(ص)

_صانصون نابللون :26،27.

(ط)

_ طوماس بيكي :27.

(ع)

_على بابا مكسيك :27.

(ف)

_فرنسوا الأول :12،14،15.

(ل)

_لانش:22،24.

_لويس الرابع عشر :27،28

_لافون :28؟

(م)

_ مصطفى الوزناجي :45.

_ مصطفى باشا :50.

(ه)

_هنري الرابع :20.

فهرس الأماكن

(أ)

- أوروبا : 07 ،12 ، 16 ، 22 ، 34 ،35 .

إفريقيا : 07 ، 24 ، 30 ، 33 .

آسيا : 07

أرزيو : 42

(ب)

البندقية : 10 ،11 .

بجاية : 18 ، 35 .

(ت)

تنس : 42

(ج)

الجزائر : 18 ، 19 ، 20 ، 21 ، 22 ، 23 ، 24 ، 26 ، 31 ، 34 ، 37 ، 38 ، 39 ، 40 ، 41 ، 42 ، 43 ، 46 ، 48 ، 51 ، 53 ، 55 ، 56 ، 57 .

(د)

الدولة العثمانية : 12 ، 13 ، 14 ، 15 .

(س)

سكيكيدة : 24 ، 41 .

سطورة : 24 ، 41 .

سيدي فرج : 56 ، 57 .

سطاوالي : 57

(ش)

الشام : 10

(ع)

عنابة : 22 ، 23 ، 25 ، 26 ، 31 ، 36 ، 43 .

(ف)

فرنسا : 11 ، 13 ، 14 ، 15 ، 18 ، 21 ، 22 ، 24 ، 25 ، 26 ، 27 ، 29 ،31 ، 33 ، 35 ، 36 ، 40 ، 44 ، 46 ، 48 ، 49 ، 51 ، 55 ، 56 .

(ق)

قسنطينة : 29 ، 36 ، 38 ، 46.

القالة : 22 ، 23 ، 24 ، 25 ، 27 ، 28 ، 35 ، 43 ، 52 .

القل : 23 ، 24 ، 42 .

(م)

المغرب : 22 ، 28 .

مزغران : 40

مصر : 31

معسكر : 37

المرسى الكبير : 41

(هـ)

الهند الشرقية : 11 ، 30 ، 33.

فهرس المحتويات :

شكر وعرفان	
الإهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	01
مدخل : الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية	
أولا : مفهوم الامتيازات	07
ثانيا : المسار التاريخي للإمتيازات في الدولة العثمانية	10
ثالثا : دوافع منح الإمتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية	11
رابعا : جذور التقارب العثماني الفرنسي	14
الفصل الأول : بداية الإمتيازات الإقتصادية الفرنسية في الجزائر	
أولا: معاهدة الإمتيازات.....	18
ثانيا: تعريف حصن الباستيون.....	21
ثالثا: تأسيس الباستيون.....	22
رابعا: الشركات الإقتصادية الفرنسية.....	25

الفصل الثاني : مظاهر الإمتيازات الإقتصادية الفرنسية في الجزائر	
أولا: طبيعة المبادلات التجارية.....	**34**
ثانيا: الموانئ.....	**41**
ثالثا: دور اليهود في تجارة الجزائر مع فرنسا	**44**
الفصل الثالث : الإمتيازات وعلاقتها بتوتر العلاقات الفرنسية الجزائرية	
أولا: مسألة ديون بكري وبوشناق.....	**48**
ثانيا: الحصار الفرنسي والحملة على الجزائر.....	**53**
ثالثا: سقوط الجزائر.....	**57**
خاتمة	**58**
ملاحق	**61**
قائمة المصادر والمراجع	**66**
الفهارس	**76**
فهرس الأعلام	**77**
فهرس الأماكن	**78**
فهرس المحتويات.....	**79**

تم بحمد الله